مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نصف ســنوية

العدد الثاني والخمسون
أكتوبر 2019

مجلة كلية الآداب.. مج ١، ع ١ (أكتوبر ١٩٩١م) .
بنها : كلية الآداب . جامعة بنها، ١٩٩١م
مج؛ ٢٤ سم.
مرتان سنويا (١٩٩١) وأربعة مرات سنويا (أكتوبر ٢٠١١) ومرتان سنويا (٢٠١٧)

١ . العلوم الاجتماعية . دوريات . ٢. العلوم الإنسانية . دوريات.

مجلة كلية الآداب جامعة بنها

مجلة دورية محكمة

العدد الثاني والخمسون

الشهر : أكتوبر 2019

عميد الكلية ورئيس التحرير : أ.د/ عبير فتح الله الرباط

نائب رئيس التحرير : أ.د/ عربى عبدالعزيز الطوخى

الإشراف العام : أ.د/ عبدالقادر البحراوى

المدير التنفيذى : د/ أيمن القرنفيلى

مديرا التحرير : د/ عادل نبيل الشحات

: د/ محسن عابد محمد السعدنى

سكرتير التحرير : أ/ إسماعيل عبد اللاه

رقم الإيداع ٦٣٦١ : ٦٣٦٣ لسنة ١٩٩١

ISSN: 1687-2525

المجلة مكشفة من خلال اتحاد المكتبات الجامعية المصرية

ومكشفة ومتاحة على قواعد بيانات دار المنظومة على الرابط:

http://www.mandumah.com

ومكشفة ومتاحة على بنك المعرفة على الرابط:

http://jfab.journals.ekb.eg

هيئة تحرير المجلة

أ.د/عبير فتح الله الرباط	عميد الكلية ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د/عربى عبدالعزيز الطوخى	نائب رئيس التحرير
أ.د/عبدالقادر البحراوى	الإشراف العام
د/أيمن القرنفيلى	المدير التنفيذى
د/عادل نبيل	مدير تحرير المجلة
د/محسن عابد السعدنى	مدير تحرير المجلة
أ/إسماعيل عبد اللاه	سكرتير التحرير

أزمة الشرعية ومشروع النهضة العربية
فى الأنظمة السياسية العربية.

فائز محمد موسي بوجواري
المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بنغازي -ليبيا

مقدمة:

لا يملك أي نظام سياسي أن يستغني عن حاجته إلى الشرعية، حتى وان كان نظاماً غير شرعي– في عرف السياسة المدنية الحديثة – أي حائزاً علي السلطة من غير طريق الشرعية (الدستورية والديمقراطية) بل إنه في هذه الحال من فقدانه شرعية الميلاد، يكون أدعى إلي تحصيل تلك الشرعية، ليعوّض بها ما يشوبه من نقص في التكوين. وفي كل الحالات جميعاً سواء أكانت النخبة الحاكمة وصلت إلى السلطة عن طريق المؤسسات الدستورية وصناديق الاقتراع، أم عبر التوسل بأدوات الاستيلاء العسكري، أم من طريق ثورة شعبية، فإن هذه النخبة لا تملك تثبيت أركان النظام السياسي وتأمين استقراره واستمراره من دون توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية التي تصنع له مقبولية لدى الناس، أي تجعله في أعينهم نظاماً شرعياً.

ليس في وسع القوة أن تصنع الشرعية لنظام سياسي أو تفرضها فرضاً، إذ ليس في شرعيات السياسة والسلطة في العالم المعاصر ما يمكن حسبانه شرعية القوة. ولا وصف يطابقه في هذه الحالة سوى القول إنه نظام سياسي غير شرعي. ولا يغير من حقيقة عدم شرعيته أن لا تقاومه قوة معارضة من المجتمع، أو أن يبدو الناس غير مكترثين لتسلطه، غير مستعدين لرفع صوت الاحتجاج عليه، ذلك أن معيار الشرعية لم يكن دائماً درجة التفاعل– الصراعي أو التوافقي– بين النظام السياسي الحاكم والمجتمع الذي تقع عليه سيطرته، لأن هذا المعيار غير دقيق دائماً ومن المظاهر اللافتة أن المجتمعات التي تعاني وطأة حكم المستبدين هي التي تنجب ظواهر تبدو شاذة من قبيل عبادة الطغاة وتقديس الحكام... إلخ، كما أن اختبار شرعية نظام سياسي من هذا النوع في مختبر فاعليات المجتمع الاعتراضية قد يأخذ وقتاً طويلاً قبل أن تتبين نتائجه، وخاصة حينما يجنح لممارسة عنف أعمى للتعويض عن فقدان الشرعية.

- أهمية الدراسة.

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات التالية:

1 – عدم وجود دراسات سابقة باللغة العربية تناولت هذا الموضوع بكل جوانبه (أزمة الشرعية ومشروع النهضة العربية في الأنظمة السياسية العربية) وإنما هي دراسات تناولت جانب من جوانب هذا الموضوع دون التغطية الشاملة لجميع أبعاده.

2 – تتضح أهمية هذه الدراسة في تحديدها واقع النظام السياسي العربي المأزوم وانعكاس

واقعه على مشروع النهضة في المجتمعات العربية، أن تتيح الإمكانات المتوفرة من إسعافها الخروج بتوصيات ونتائج، من شأنها الإسهام في إصلاح هذا الواقع الصعب علها تسهم في تقديم ما من شأنه النهوض الشامل لوضع قاعدة أساسية لمسايرة النهضة وتوظيفها تمهيدا لبناء مجتمع نهضوي عربي أصيل، منفتح ومستنير يأخذ ويعطي بشكل يضمن له التقدم والازدهار.

3 – اكتسب موضوع الدراسة أهمية متزايدة تعود لاعتبارات عملية واقعية من خلال فحص الأنظمة العربية، ومن خلال أهمية الموضوع المطروح للدراسة في هذه الفترة التي تعاني فيها البلدان العربية وبشكل عام من أزمات وتراجعات سببها غياب الشرعية والذي هو نتيجة لواقع مأزوم تعيشه تلك المجتمعات لأن بناء مجتمع بأركانه الأساسية القائمة على الحريات والمشاركة والحقوق والتعليم البناء المنفتح هي جميعا تعتمد على نظام سياسي ديمقراطي وشرعي كفيل بمعالجة هذه الأزمات.

- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناولها واقع النظام السياسي العربي وانعكاس هذا الواقع على أزمة الشرعية.

- الدراسات السابقة.

– دراسة أحمد ناصوري: النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية, المجلد 24, العدد الثاني, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, 2008.

تناولت الدراسة أن النظام السياسي هو مجموع العناصر ذات الطبيعة الإيديولوجية والمؤسساتية والسوسيولوجية التي تُشكِّل معاً حكومة دولة معينة خلال مرحلة محددة. وتنطوي هذه الصيغة على عدة مكونات جوهرية للنظام السياسي، هي: طبيعة السلطة ودورها، بنية المؤسسات ومبدأ الشرعية. ومفهوم الشرعية يتطلّب معالجة أساس السلطة ومبرر الخضوع المرتبط به والناجم عنه، ويكمن في امتثال حكومة الدولة للقيم التي يرتكز عليها النظام السياسي، ضمن إطار اجتماعي – ثقافي معين، استناداً إلى معايير تستمد جذورها من الحالة التأسيسية للعلاقات الاجتماعية.

– دراسة خميس حزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية, ط 1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2003.

تناولت الدراسة أزمة التعارض بين السلطة والمواطن وبين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في الوطن العربي، ومفهوم الشرعية ومصادرها. ويدرس التجربة الجزائرية، وإشكالية الصراع فيها، ومستقبل

الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. ومفهوم الشرعية ومصادرها هي التعبير عن حالة الرضا والقبول التي يبديها المواطنون إزاء النظام السياسي وممارسة السلطة، وتمثل قاعدة قانونية للسلطة، تفترض وحدة فعلية بين السلطة والمجتمع، وممارسة فعلية للأهداف المشتركة بينهما، وترتبط بالسيادة، والمساواة، والشعور بالوطنية، والعدالة الاجتماعية.

– دراسة حسنين توفيق: مشكلة الشرعية في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة, قسم العلوم السياسية, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, 1985.

تناولت الدراسة أن أى نظام سياسى لا يمكن أن يضمن استمراره دون أن يتمتع بصفة شرعية, فيحوز على رضاء وتأييد ومساندة المواطنين, فالبديل لغياب الشرعية هو اللجوء للقوة والإكراه. وأى نظام سياسى مهما كانت قوته القمعية لا يستطيع أن يحقق الاستقرار بممارسة العنف, وخاصة وأن العنف يولد العنف المضاد.

- تساؤلات الدراسة:

تأسيسًا على ما تقدم، يمكن صياغة التساؤلات البحثية الآتية :

– ما مفهوم الشرعية لغة واصطلاحاً ؟

– ما اتجاهات مفهوم الشرعية ؟

– ما العلاقة بين مفهومي الشرعية والمشروعية ؟

– ما مؤشرات بناء الشرعية ؟

– ما أنواع الشرعية ؟

– ما خصائص الأنظمة السياسية العربية؟

– ما هي تصنيفات وخصائص الأنظمة السياسية العربية؟

– ما هي أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية؟

– ما هو مشروع النهضة العربية المنشود؟

أزمة الشرعية ومشروع النهضة العربية في الأنظمة السياسية العربية.

المبحث الأول: رؤية تحليلية لمفاهيم الدراسة الحالية.

يتعرض النظام السياسي لجملة من الأزمات, التى تكون بمثابة المثبط لاستمرار النظام السياسي, ومن أبرز هذه الأزمات: أزمة الشرعية, ونقصد هنا بالأزمة وجود خلل يؤثر علي السير

العادي للنظام السياسي, ومؤسسات الدولة, وفي هذه الحالة نجد كل القوي السياسية في حالة الخلافات الحادة, التى بدورها تهدد أمن واستقرار النظام, وتهدد استقرار كيان الدولة ككل, وهنا تلعب الأيديولوجيات المتعارضة دوراً أساسياً في إحداث الخلافات السياسية بين مختلف القوي السياسية. (1)

إن بقاء واستمرار أي نظام سياسي يتطلب تمتعه بقدر من الشرعية, بما تعنية من قبول طوعي, وانصياع له(2). والنظم السياسية العربية، سواء أكانت ملكية أم جمهورية تعاني اليوم، وأكثر من أي وقت مضي من أزمة شرعية. سواء كانت أنظمة ملكية أو جمهورية، وقد واجهت هذه النظم العديد من الأزمات حاولت مواجهتها بوسائل القمع، أو تضخيم المنجزات، أو إثارة الخوف من وصول المعارضة للسلطة، أو افتعال الأزمات الخارجية.(3)

وهنا يتبين لنا أن الأنظمة السياسية ترتكز على مجموعة من القيم المؤسسة التي تبررها، وتضفي عليها طابعا من الشرعية. فالمدخل التحليلي هو أكثر اتساقا أو انفتاحا؛ لأن المجتمعات السياسية تعكس شبكة رمزية مشتركة، في مرحلة تاريخية محددة، بين مجموع أفراد هذه المجتمعات. وإذا كانت الدولة هي العنصر الأساسي للمجتمع السياسي، فإن هذا الأخير أكثر اتساقا من الدولة ؛ لأنه يضيف إليها العنصر الاجتماعي، وسلطة الإدارة السياسية، والإدارة العملياتية.(4) هذا ويبدو أن مخرجات النظام السياسي هي الأساس الذي يبنى عليه التمييز الأول، حيث توجد علاقة سببية بين مخرجات النظام، والدعم الخاص الذي يعد أحد مدخلات النظام.

إن تحديد مدلول النظم السياسية يعد من الأمور العسيرة المعقدة. ومنها صعوبات تعريف للنظام السياسي. وترجع صعوبة التعريف بالنظم السياسية إلي ما تثيره كلمة السياسة من غموض وبعد عن التحديد. فما أيسر علي كل منا أن يستعمل كلمة السياسة دون أن يكون في مقدوره أن يحدد لها معني واضحا.(5)

---

(1) نعيم إبراهيم الظاهر: إدارة الأزمات، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص 4-5 .

(2) مصطفى كامل السيد: قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، بروفشنال للإعلام والنشر، القاهرة، 1986، ص 103.

(3) مصطفى كامل السيد: قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، مرجع سابق، ص517.

(4) أحمد ناصوري: النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، المجلد (24)، العدد الثاني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , دمشق , سوريا , 2008 , ص 369 .

(5) ثروت بدري: النظم السياسية: دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١ , ٢٠١١، ص3.

فالسياسة هي لغة العصر وحديث الناس، والعلاقة بين الدولة والسياسة ترجع إلى عهد قديم، تعود بداياته الأولي – على الأرجح – إلى أرسطو في كتابه السياسية، فقد عني أرسطو بعلم السياسية، العلم الذي يدرس المدينة، حيث المدينة الإغريقية آنذاك أشبه بالدولة المعاصرة.(1)

أولاً: مفهوم الشرعية.

" إن تحرير مضامين المصطلحات، واكتشاف مناطق الاتفاق، والتمايز في معاني، ومفاهيم هذه المصطلحات – خصوصا تلك المصطلحات الأكثر شيوعا، والأكثر إثارة للجدل بين تيارات الفكر في عصرنا، وفي واقعنا – هي مهمة أساسية وأولية، بالنسبة لأي حوار فكري حقيقي وجد، ينقذ حياتنا الفكرية من خطر الاستقطاب الحالي، ويوجد لغة فكرية واحدة بين الفرقاء المتحاورين(2).

"وقد تكون الشرعية هي أكثر الشروط حاجة إلى الإيضاح والتفسير، ذلك أنها تختلط من الوهلة الأولى بالقانونية، أي بالجانب القانوني، والشكلي للشرعية، في حين أنها في مجال فلسفة السياسة والحكم أوسع من ذلك وأعمق في معناها ومغزاها.(3)

إن مفهوم الشرعية من المصطلحات المركزية في العلوم السياسية إلا أن هذا المعنى لا يزال غامضاً، يتطلب العديد من الدراسات والأبحاث من أجل وضع مفهوم محدد له ومن خلال معرفة الشرعية يمكن التطرق إلى طبيعة السلطة والنظام السياسي الذي تتحرك حوله الفعاليات المختلفة ومن خلال هذا وجب علينا تعريف الشرعية من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية وأيضا العلاقة بين الشرعية والمشروعية إضافة إلى مؤشرات بناء الشرعية.

إن مفهوم الشرعية مفهوم متشعب ومتعدد الأبعاد ومن أجل الإحاطة الشاملة بهذا المصطلح سنتطرق ضمن هذا المبحث إلى تعريف الشرعية من الناحية اللغوية والاصطلاحية ثم إلى العلاقة بين مفهومي الشرعية والمشروعية، ومؤشرات بناء الشرعية وذلك فيما يلي:

(1) الشرعية من الناحية اللغوية.

إننا إذا رجعنا إلى **معاجم اللغة العربية** للبحث عن معني الشرعية لوجدنا أنها تعني: الشرع والشرعية والشريعة والتشريع والمشروع والشرعة كلها من جذر لغوي واحد شرع"، والشرع اللغة: البيان

(1) محمد بدران: النظم السياسية المعاصرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1993، ص3.
(2) محمد عمارة: معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، ط2، نهضة مصر، القاهرة، 2004، ص 12 .
(3) أحمد بهاء الدين: شرعية السلطة في العالم العربي، دار الشروق، القاهرة، 1984، ص 9 .

والإظهار، ويقال شرع الله كذا أي: جعله طريقا ومذهبا، والشرع مرادف للشريعة، وهي ما شرع الله لعباده من الأحكام"(1) وشرع في الأمر أي خاض وبابه خضع، وقولهم: الناس في هذا الأمر (شرّع) أي سواء يحرك ويسكن ويستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث" (2) .

تعرف **الموسوعة السياسية** مصطلح الشرعية على أنه مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع أي قانون أو عرف معتمد وراسخ، ويرمز للعلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين، بما يؤدي للقبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي، وهكذا تكون الشرعية علاقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم.(3) وقد وردت الشرعية وفق أصلها اللاتيني بمعنى خلع الصفة القانونية على شيء ما، ما يضفي طابعا ملزما على أي أمر أو توجيه، ويحول القوة إلى سلطة، وهي بحسب أصلها العربي، وتعني الأعراف، والتقاليد والقوانين التي تنظم حياة الناس في مجتمع معين، بما في ذلك طرائق تداول السلطة وممارستها. (4) أما عن اللاشرعية: هي حالة من الفوضى وغياب الشرائع والنظم والعهود، تفشت اللاشرعية في كثير من البلدان المعاصرة، ويجب مواجهة عواصف الإرهاب واللاشرعية (5) ومن هنا تبدو فكرة الشرعية من أهم الأفكار والمفاهيم داخل المنظومة الفكرية ذات التأثير في الحياة الثقافية والفكرية وكذلك السياسية (6)

(2) الشرعية من الناحية الاصطلاحية.

رغم وجود اختلافات في وجهات النظر إلا أن هناك اتفاق في نقطة "أن الشرعية هي أساس بناء الحكم الذي يتسم بالاستقرار والثبات وقبول الطوعي بالحكومة". وعليه فهذا التعريف يرى أن الشرعية تتحقق في ظل وجود نوع من الرضا الشعبي والمجتمعي، ويكون الحكم والعمل والنشاط السياسي يتماشى واعتقادات وطبيعة الناس عامة، ويكون ينسجم والقيم التي تحكم المجتمع. (7)

(1) ابن منظور: لسان العرب، ط3، المجلد الثامن، دار صادر، بيروت، 1994، ص 175

(2) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، ط5، مكتبة لبنان، 1999، ص 141

(3) عبدالوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج3، ط2، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص451.

(4) هنري صفير: نداء الكلمات، ط2، (ب – د)، 2012، ص 141

(5) أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص 1189

(6) سيف الدين عبد الفتاح: رؤية إسلامية لمفهوم الشرعية، مجلة الديمقراطية، العدد 51، القاهرة، يوليو 2013.

(7) بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011 , ص 82 .

فمفهوم الشرعية هو المقابل المصطلحي لمفهوم البيعة في التراث الإسلامي العربي، إذ يقول "**ابن خلدون** في هذا الصدد أن: أعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فما يكلفه به من الأمر المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهد وجعلوا أيدهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع بالمشتري.(1)

الأصل اللاتيني لكلمة " Legitimacy " هو " Legitimus " واستخدمه الرومان بمعنى التطابق مع القانون، ولقد أصبح خلال عصر النهضة يعبر عن العقل الخلاق، والوعي الجماعي، ويعد جون لوك أول من استخدم مفهوم الشرعية كاساس لتحليل ظاهرة السلطة وتطور المفهوم في العصور الحديثة بحيث أصبح يُعبّر عن اختيار وتقبل المحكومين للحكام والنظام السياسي، ولقد طرحت العديد من التعريفات لمفهوم الشرعية، منها: " الشرعية هي ما يتيح للشعوب وللأفراد أن يقبلوا، دون مبالغة في الإكراه، سلطة مؤسسة ما، يجسدها أشخاص وتعتبر حاملة لقيم مشتركة. " (2)

وتعرف **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية الشرعية** بأنها: "تصرف الأفراد والمؤسسات السياسية والاجتماعية في المجتمع في إطار القواعد التي حددتها السلطات العامة، أي القواعد ذات الصفة العامة والإلزامية. وهناك شرعية خارجية extra – legal وهي الشرعية المستمدة من خارج نطاق الإقليم، مثل اعتراف المنظمات الدولية، أو القوى الكبرى، أو بعض محاور العمل الدولي، أو قوات الاحتلال (وهي الشرعية بالقوة العسكرية)"(3)

ومن خلال هذا التعريف نجد أن الشرعية تتحقق إذا كان كلا من الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة تتسم بالاتفاق والانسجام فيما بينها، وتضع هذه النخب الحاكمة ضمن أولوياتها المصلحة العامة والأساسية للمجتمع بالدرجة الأولى، وأن قراراتها لا تخرج عن نطاق القيم الاجتماعية، وهذا بالتأكيد ما ينعكس إيجابا على استقرار وثبات النظام السياسي القائم ويزيد من ثقة الطبقة المحكومة

(1) ناجي عبد النور: المدخل إلى علم السياسة، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 87 .

(2) أمين معلوف: اختلال العالم، ترجمة ميشال كرم، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2009، ص 107 .

(3) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، كتب غربية، القاهرة، 2005، ص 254 – 255.

لهذا النظام ويعزز من مكانته.(1)

ومما سبق يتبين لنا أن الشرعية في مجملها هي موافقة أعمال وممارسات الحاكم للقوانين والأعراف، وكذا توافقها مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين، أي أنها رضا المحكومين عن الحاكم، وغياب هذا الشعور يلغي الشرعية، ويجعل الثورة على النظام أما مشروعا على أساس القاعدة الإسلامية الفكرية: إن قول كلمة حق في وجه سلطان جائر خير من صلاة ألف شهر، أو عملاً بالمنطق المترتب على قول سانت أوغسطين: إن السلطة بلا عدالة هي سرقة كبري.

ثانياً: اتجاهات مفهوم الشرعية.

من خلال التعريفات السابقة يمكننا رصد ثلاثة اتجاهات لتعريف الشرعية :

أ – اتجاه قانوني:

يعرف الشرعية على أنها سيادة القانون، أي وجود نص قانوني يلتزم اتباعه أي أن المشرع القانوني هو المنوط به وتحدد النموذج الأصلي، بمعنى اتباع القواعد القانونية المدونة وغير العدوية والتي هي الدساتير والأعراف(2). لقد عرفت الشرعية بأنها سيادة القانون، أو هي الشرعية القانونية، أي أن الشرعية هي المشروعية، وتعني خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام بحدوده، أي خضوع الدولة بجميع هيئاتها وافرادها لقواعد عامة، مجردة وملزمة، وموضوعة مقدما يحترمها كل من الحاكم والمحكوم على السواء.

ب – اتجاه ديني (القانون الإلهي):

عرف الشرعية بأنها تنفيذ أحكام الدين، وجوهره أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يعمل على تطبيق قواعد الدين – القانون الإلهي، ويجب فهم الدين بمعنى الحقيقة المنزلة، ويضم هذا الاتجاه معظم علماء الدين في العصور القديمة والحديثة (3) ونخص في هذا، الاتجاه الإسلامي.

ومن هنا فإن: "روح التشريع الإسلامي تفترض أن السيادة بمعني السلطة غير المحدودة لا يملكها أحد من البشر، فكل سلطة إنسانية محدودة بالحدود التي فرضها الله ؛ لأن السيادة بمعنى السلطة المطلقة هي لله وحده، فهو وحده صاحب السيادة العليا، ومالك الملك، وإرادته هي شريعتنا

(1) على عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد: مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي، دمشق: دار الصفحات للدراسات والنشر، 2011، ص61.

(2) السيد أبو عطية، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ص 45

(3) سيف الدين عبد الفتاح: رؤية إسلامية لمفهوم الشرعية، مرجع سابق , ص 33 .

التي لها السيادة في المجتمع، ومصدرها، والتعبير عنها هو كلام الله المنزل في القرآن،، وسنة رسوله المعصوم الملهم، ثم إجماع الأمة. (1) فالشرعية في الإسلام شرعية دينية، تجد أصولها في العقيدة الدينية، وتمارس في إطارها، وبينما المتغير السياسي يتمثل في رضاء أفراد الجماعة وطاعتهم للحاكم دون إكراه، والمتغير الديني يتمثل في أن الحاكم والمحكوم يبغون في النهاية طاعة الله وخلافته. (2)

وتجسد هذا الاتجاه في بعض التجارب مثل الخلفاء الراشدين، أما في فترات الانتكاس، فانسحب مفهوم الشرعية ليقتصر على إلزام الحكومة الرعية بقوانين وأحكام الشريعة، بصرف النظر عن مدي التزامها، والتزام النخبة التي تقبض علي مقاليد الأمور بالعديد من تلك القواعد الشرعية في ممارستها وإجراءاتها. وقد ظل المفهوم الثاني اغلب فترات تاريخ الخلافة الإسلامية (3) .

إن الشريعة الإسلامية تجعل مبدأ الشرعية أقوي فاعلية وجدية ؛ لأن التشريع الإسلامي – بجميع مصادره – لا تصدره الدولة ولا تغيره أو تعدله، بل تلتزم الأمة والدولة وأجهزتها باحترامه وتنفيذه، كما يلتزم بذلك الأفراد ؛ لأن الشريعة تنسب لله سبحانه وتعالى، وطاعتها طاعة الله، وطاعة الله واجبة على الجماعات والحكام، كما هي واجبة على الأفراد(4).

ج – اتجاه اجتماعي سياسي:

" إن علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يهتم بجملة من القضايا الأساسية المتعلقة بالنشاط الإنساني السياسي، التي تدور مجرياتها في إطار المجتمع ؛ فتكون بذلك ظواهر سياسية ذات طبيعة مجتمعية، وتدخل بالتالي في إطار اهتمامات علم الاجتماع بصفة عامة، وعلم الاجتماع السياسي على وجه الخصوص، وذلك لغرض دراستها وفهمها. " (5)

إن النظام السياسي القائم في المجتمع يسعى لتحقيق أهداف الجماعة عن طريق تعبير عن قيمها وتوقعاتها ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها. فعندما تجد تقبل ورضي من طرف الشعب

(1) عبدالرازق السنهوري: فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية،ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت،2000، ص68.

(2) حسنين توفيق: مشكلة الشرعية في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة , قسم العلوم السياسية, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, 1985، ص 39. بالإضافة إلي كتابه الآخر بعنوان: التطور الديمقراطي في الوطن العربي, قضايا وإشكاليات, السياسة الدولية، العدد(142)، أكتوبر, 2000, ص ص 27–28.

(3) أماني عبد الرحمن صالح: أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1998، ص 11

(4) توفيق الشاوي: فقه الشورى والاستشارة، ط2، دار الوفاء، المنصورة، 1992، ص 598

(5) مولود زايد الطيب: علم الاجتماع السياسي، ط1، جامعة السابع من إبريل، ليبيا، 2007، ص 13

يقوم النظام السياسي، ومن هنا يقوم فإن النظام السياسي قوامه رضى الشعب وقبوله للنظام.

كما أن السلطة هي الأساس الذي يستند إليه المجتمع، وتصدر عن تنظيم اجتماعي معين، فإذا انعدم وجود هذا التنظيم، تبعه بالتالي انعدام وجود السلطة ؛ وهذا يعني أن الدولة كصورة تاريخية للمجتمع السياسي تعني السلطة المنظمة داخل المجتمع، أما الحكومة فهي الجهاز الذي ايمارس مظاهر السلطة في المجتمع، والذي يملك أدوات القمع المادي اللازمة لإكراه أعضاء الجماعة على الامتثال للنظام الاجتماعي جبرا، وتحوزها لحساب الحياة العليا للجماعة ولصالحها (1)

ثالثاً: العلاقة بين مفهومي الشرعية والمشروعية.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إزالة الغموض وإيجاد العلاقة التي تربط بين مفهومين كل من الشرعية والمشروعية وذلك من خلال ما يلي:

كان القانون في العصر الحديث وفي ظل سيادة الشعب يمثل مظهرا من مظاهر هذه | السيادة، ويعبر عن الإرادة العامة للشعب وعن رضاعه بالسلطة السياسية، وعليه فإن مشروعية السلطة تعني التزام هذه السلطة بالقانون. (2)

أما فيما يخص المشروعية فقد عرفتها " **هند عروب** " على أنها الأساس الذي يجعل أمر من الأمور مشرعا ويعني ذلك التزام السلطة بالنظام القانوني لدولة وهنا تكون السيادة القانون وعلى كافة سلطات الدولة الخضوع واتباع القانون. (3) فبالنسبة للمشروعية فهي الأساس الذي يجعل أمرا من الأمور مشروعا، أو يبين حكمه من حيث الإباحة أو الفرضية وتعني كذلك التزام السلطة بالنظام القانوني للدولة أي السيادة تكون للقانون، وخضوع كافة سلطات الدولة للقانون.

وفي هذا الصدد نجد أن **كلسن** يقول إن أساس الشرعية السياسية هو القوة الإلزامية للنصوص القانونية والدستورية وذلك نظرا لأن الشرعية في ظل نظام ديمقراطي تتجسد فيه المشروعية، والخروج من المشروعية يؤدي إلى نظام لا شرعي، ومنه نجد أن هناك تطابق مع الشرعية والمشروعية من وجهة نظر دستورية. (4)

---

(1) حسين رشوان: في القوة والسلطة والنفوذ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2007، ص 156 – 157

(2) راغب جبريل سكران، الصراع بين حرية الفرد والسلطة الدولية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص259– 260 .

(3) هند عروب: مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع 2009، ص 69 .

(4) أحمد ناصوري: النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مرجع سابق، ص 357 .

ومن خلال ما سبق نخلص إلى أن وجود اختلاف بين مفهوم الشرعية، والمشروعية، فالشرعية تبدو كمفهوم أوسع نطاقا من المشروعية، إذ تعني التزام النظام القانوني والقائمين على السلطة بأهداف والقيم الأساسية والمبادئ العليا للمجتمع أي بإيديولوجية المجتمع، أي أن كل ممارسة تقوم بها السلطة تكون في إطار وحدود لا تتعارض والقيم والمبادئ الأساسية التي تحكم المجتمع ولا تمس جوهره.1

ولكن من خلال ما تقدم من تعريفات وتوضيحات خاصة بكل من مصطلح الشرعية والمشروعية يتبادر لنا أن هناك اختلاف وتباين بين كلا منهما إلا أن في الحقيقة نجد هناك علاقة متداخلة، وتلازميه بين الشرعية والمشروعية ولا يمكن الفصل بين المصطلحين، ففي حالة وصف نظام معين على انه شرعي أو غير شرعي، لا بد أن نقيس مدى قانونية ودستورية تلك السلطة، فإذا كان نظام يسود فيه حكم القانون فأكيد يكون نظام شرعي يحظى برضا وقبول الشعب، والعكس صحيح. وإذا قلنا أن هناك نظام يحظى بالقبول والتأييد المجتمعي ونال شرعيته انطلاقا من ذلك الرضا، كان نتيجة مراعاة وتطبيقه للقانون بصفة جدية وهذا ما ينعكس على قدرة وكفاءة النظام السياسي.

ورغم التداخل الحاصل بين المفهومين إلا إننا يمكننا التفرقة بين الشرعية والمشروعية في النقاط التالية :

1 – إن الشرعية مفهوم يدور حول فكرة الطاعة السياسية أي حول الأسس التي على أساسها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية. بينما المشروعية بمعنى خضوع نشاط السلطات الإدارية ونشاط المواطنين القانون الوضعي .

2 – أن الشرعية هو مصطلح سياسي بالدرجة الأولى: والمشروعية هو مصطلح قانوني وضعي: أن الشرعية تتحقق انطلاقا من إرادة الشعب في حد ذاته وهو المصدر الأساسي لنشاتها .أما المشروعية فإن مصدرها القوانين الوضعية والدساتير.

3 – أن الشرعية لها بعد قيمي أخلاقي أي أبعاد معنوية تتضمن وإبعاد قانونية أي شاملة على عكس المشروعية .أما المشروعية لها بعد قانوني وضعي مجرد أي أبعاد مادية فقط وتقتصر المشروعية على الجانب القانوني فقط .

(1) ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000، ص 217

رابعاً: مؤشرات بناء الشرعية.

إن مؤشرات بناء الشرعية من أهم المفاتيح الأساسية التي من خلالها يمكننا الحكم على النظام السياسي القائم على أساس انتهاك حقوق الفرد والاستبداد والسيطرة وعدم الاستجابة لمطالب المحكومين فبالتالي لا تستند إلى أدنى مؤشرات الشرعية، فالشرعية لا يتحقق وجودها وإثباتها إلا بوجود جملة من المؤشرات تتماشى وفقها، فكلما توفرت هذه المؤشرات لا زال يواجه غموضا وعد الانضباط من الناحية الأكاديمية وهذه المؤشرات ما هو إلا تحصيل حاصل ومجموعة استنتاجات واجتهادات مقدمة تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي :

1 – المصادر القانونية (1) ويقصد بها كل المصادر التي من خلالها يستطيع النظام السياسي أو السلطة السياسية كسب شرعيتها ومشروعيتها وذلك للحفاظ على بقائها واستمرارها واستقرارها وثباتها.

2 – المصدر التقليدي: وهو الذي تحكم فيه العادات والأعراف المستقرة في السلطة، وقد تقصد به الأنظمة الملكية التي تعتمد مبدأ التوريث في السلطة وتداولها، كما تعتمد قوانين وأعرافا كبرى موروثة التصرف السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالداخل(2)

إن المصدر التقليدى والذي يقصد به إلى مجموعة التقاليد الدينية والأعراف التقليدية والعشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين، فالمحكومين قد يقتنعون بمصدر تقليدي للشرعية مثلا في مرحلة تاريخية معينة، ولكنهم في مرحلة تالية قد لا يقتنعون بهذا المصدر لأسباب عديدة(3)

3 – المصدر العقلاني القانوني: إن شرعية هذا النمط من السلطة يكون من خلال ممارسة القوة ذات الطابع السياسي، والتي تعتمد على القواعد القانونية، بمعنى أن هذه السلطة قائمة على الدستور مرتبطة به، ذات الصفة الشخصية ولا م على الواقع المادي أو التقاليد، وإنما على الطابع العقلاني. فضمن هذه الشرعية تقوم السلطة على قوانين تعتمد على الدستور وترتبط به، مما يضفي عليها طابع المشروعية، كما أن السيطرة تكون عقلانية عندما لا تتأسس على سمو يتجاوز الواقع المادي أو التقاليد، أو على التعلق بشخص، وإنما على الطابع العقلاني والفعال للسلطة 4 وهكذا فإن السلطة

(1) مطيع مختار: القانون العام ومفاهيم ومؤسسات، الرباط، دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص66.

(2) مولود زايد الطيب: علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007، ص 82 .

(3) خميس حازم والي: إشكالية الشرعية في الأنظمةالسياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص22.

(4) عبدالعالي عبد القادر: محاضرات النظم السياسية، جامعة سعيدة مولاي الطاهر، 2007، 2008، ص 8 .

المشروعة لا تبرر ذاتها بالاستناد إلى مبادئ سامية، وإنما يكفي أن تعطي المؤسسات خياراتها وتصرفاتها صيغة قانونية وتكتسب الطابع القانوني، وعليه فيوجد تطابق بين المبرر السياسي والمشروعية وبين الشرعية والقانون.

خامساً: أنواع الشرعية.

1 – الشرعية الديمقراطية: بمعنى أن سلطة الحاكم لا تكون شرعية إلا إذا خولت لهم من قبل المحكومين، ويميز من جانبه بين أن تكون السلطة شرعية أو كونها مشروعة، وأن السلطة الشرعية إذا كانت تتطابق مع الفكرة السائدة لدى المواطنين عن شرعية السلطة تكون السلطة مشروعة، وإذا كانت خاضعة للقانون الوضعي وتتماشى مع ما ينص عليه الدستور.

2 – الشرعية الثيوقراطية: وهذا النوع من الشرعية المنطلقة من سيادة الاعتقاد في فترة من الفترات بان الله هو مصدر السلطة ولذلك يجب طاعتها.

3 – الشرعية الدستورية: تعني التزام الحاكم والدولة والأفراد عامة بعدم مخالفة القوانين، أيا كان مصدرها سواء كانت قوانين الفقهية إمامية أو قوانين صادرة من السلطة التشريعية بمعنى في ميدا سيادة القانون ومن خلاله تضم الشعوب الحقوق والحريات العامة. أي أن تكون مبادرات الحكم قابلة للتوقع لأنها مشروطة في أصولها ونتائجها، بشبكة وجملة من القوانين المتفق عليها، أي أن النظام السياسي يعتمد على الديمقراطية والمشاركة في كذلك على العملية السياسية طريقة الحكم، وهذا ما يؤدي إلى فعالية مؤسساته السياسية وهذا ما ينعكس في حد ذاتها.(1)

4 – الشرعية الثورية: وتعني أن الثورة سواء من أجل نيل الاستقلال أو من أجل التخلص من الأنظمة التي حكمت بعده هي في حد ذاتها مصدر شرعية من تولوا الحكم في أعقابها. ففي ظل التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم بصفة عامة والمنطقة العربية، بصفة خاصة موجة من التغيير والثورة أو بما يسمى بالربيع العربي، والتحركات التي تشهدها المنطقة من أجل الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية، والانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطية، تراعي ضمن أولوياتها تطلعات الشعب وتحقيق

(1) تامر كامل محمد الخزرجي: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 178 . وكذلك :

– السيد غانم عبدالمطلب: الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية, دار القاهرة للنشر والتوزيع القاهرة, 1985, ص45.

– عاطف البنا محمود: النظم السياسية أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية, دار الفكر العربي، القاهرة , 1985 , ص4.

اختياراته، فالثورة تعد من أبرز مظاهر التعبير عن الرأي العام الساخط للسلطة الحاكمة المستبدة وكذا مظهر أساسي من خلاله يمكن قياس قوة الرأي العام وقدرته على إحداث التغيير.

المبحث الثاني: خصائص الأنظمة السياسية العربية.

أولاً: خصائص الأنظمة السياسية العربية.

(1) الخصائص السياسية :

إن النظام السياسي هو مجموع التفاعلات المؤسسية والسلوكية المرتبطة بعملية صنع القرار السياسي، والتي تعكس في حركتها مختلف عناصر الواقع الاجتماعي، ومظاهر ومحدداتها. (1) ومن ثم يبدو النظام السياسي مرآة للمجتمع، يتضح من خلالها الواقع الاجتماعي، بكل ما يحمله من مظاهر إيجابية وسلبية، تؤثر بشكل قطعي في العملية السياسية. **ومن خصائص النظام السياسي ما يلي :**

1 – النظام السياسي عبارة عن مجموعة من التفاعلات والعلاقات والأدوار المرتبطة بظاهرة السلطة، كما أنه جزء من نظام كلي هو النظام الاجتماعي.

2 – تقوم النظم السياسية بتأدية عدد من الوظائف المتشابهة، غير أنها تختلف في مدي ممارسة كل وظيفة، وأنواع الأبنية والمؤسسات التي تقوم بها، فوفقا للاقتراب النسقي تعمل النظم السياسية على تحقيق وظيفة البقاء، من خلال التركيز علي الاستقرار السياسي، والتكيف مع التغيرات الفعلية و المتوقعة في البيئة.(2)

3 – إن النظام السياسي يتمتع بالسر والعلو. ومؤدي هذا أنه يملك السلطة العليا في المجتمع، وبذلك تلزم قراراته المجتمع برمته، كما تلزم أنظمته الأخرى.

4 – إن النظام السياسي يتمتع باستقلال ذاتي تعبي.

5 – لا تتواجد النظم السياسية في فراغ، وإنما في بيئة تتأثر بها وتؤثر فيها، ورغم تناوله كنظام مستقل، إلا أنه يتفاعل مع النظم المجتمعية الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، ومع النظم الخارجية سواء الإقليمية أم العالمية.

---

(1) أحمد ناصوري: النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مرجع سابق، ص 267.

(2)عطا محمد صالح , فوزي أحمد تيم: النظم السياسية العربية المعاصرة، ج1، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1988، ص 98– 103 .

6 – إن النظام السياسي يتفاعل والأنظمة الأخرى في المجتمع، علي الرغم من ممارسته السلطة العليا فيه. ولا تعني هذه السلطة بذاتها انفصال النظام السياسي عن البيئة الاقتصادية، والاجتماعية التي يتحرك فيها، ذلك أنه في المال الأخير وليدها، فهي أساسه، وهو البناء الذي يقوم عليها.(1)

7 – تستند أغلب النظم السياسية إلى أربعة عناصر أساسية هي: نمط المصالح: ويشير إلى كل ما يتعلق بعملية صنع السياسية، وتحديد الأهداف داخل المجتمع السياسي. نمط القوة: ويقصد به كل الوسائل والآليات المتاحة لتنفيذ القرارات. نمط السياسة: بمعني مدخلات ومخرجات النظام السياسي في علاقته بالبيئة. نمط الثقافة السياسية: أي التوجهات والتصورات الخاصة بالشرعية السياسية للنظم.(2)

نحن إذن ننطلق من مفهوم وحدة الحقيقة الاجتماعية وترابطها، ومن أن مختلف النظم الاجتماعية من سياسية واقتصادية وثقافية ترتبط وتتكامل بعضها مع الآخر ؛ ويترتب على ذلك أن أي تحليل علمي للنظام السياسي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الإطار الاجتماعي الأوسع، ولكن دون أن يتحول بالظاهرة السياسية إلى مجرد متغير تابع. فكما أن هذه الظاهرة تتأثر وتعكس في حركتها مختلف مظاهر الواقع الاجتماعي، فإنها تمتلك ذاتيتها المتميزة، وتمارس تأثيرا في هذا الواقع. ومن جهة أخري فإن أي نظام سياسي يتأثر بعدد من النظم السياسية الإقليمية، كما أنه يقع في إطار نظام دولي يتيح له فرصا، ويفرض عليه قيودًا عبر مراحل تطوره المختلفة ؛ الأمر الذي يجعل من المستحيل علي أي نظام أن ينأي بنفسه عن تأثير البيئة التي يعمل فيها، سواء أكانت إقليمية أم دولية.(3)

8 – طابع التعددية السياسية المقيدة والتسلطية: لما كانت الأنظمة السياسية العربية وبشكل عام أنظمة حكم عشائرية فردية ذات حزب واحد، وبالتالي لا تعكس إرادة الشعب والقاعدة الجماهيرية بل تعكس مصالح نخب معينة وفلسفتها، الأمر الذي يغلق المجال أمام أحزاب سياسية أخرى للمشاركة أو أي رأي أو فكر يعارض النظام.**(4)** ومن أبرز ملامح التسلط: تسلط الدول القطرية العربية وهيمنتها على

(1) صالح جواد الكاظم وعلى غالب المعاني: الأنظمة السياسية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، العراق، 1991، ص ص 6-7 .
(2) ثامر كامل محمد الخزرجي: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مرجع سابق، ص ص 56 – 62.
(3) على الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مرجع سابق، ص ص 13 – 14 .
(4) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1997، ص 156 .

المجتمع وتغلغلها في مختلف جوانبه.(1) وعدم السماح بقيام تنظيمات سياسية وسطية كالأحزاب، أو فرض قيود شديدة عليها في حالة السماح بقيامها. غلبة طابع المركزية على قرارات الدولة وسياساتها، وهذا ما يعكس شيوع ظاهرة التفرد بالسلطة واحتكارها وعدم توافر إمكانية تداولها سلميا.

ومما هو جدير بالذكر أن الوظيفتين الرئيستين اللتين يؤديهما النظام السياسي حصرا هما تحديد أهداف المجتمع، وتعبئة الطاقات اللازمة لبلوغها. أما الدمج والمطابقة فهما وظيفتان يقوم بهما النظام، كما تقوم بهما الأنظمة الاجتماعية الأخرى، ولاسيما النظام الثقافي. وكما هو معروف تكمن الوظيفة الأساسية التي يؤديها النظام الثقافي في تكييف الأفراد بإقامة قواعد ونماذج سلوكية يخضعون لها ؛ فتعمل علي توحيدهم أو دمجهم.(2)

وفي رأي سبيرو – أستاذ العلوم السياسية الأمريكي – تكمن أهداف الأنظمة السياسية جميعا في خلق الاستقرار والمرونة والكفاءة والفاعلية، فإذا عجز النظام السياسي عن إنجاز واحد منها أو كلها، فلن يكون نظاما، ولن يحافظ علي وجوده، وسيسعي أعضاؤه إلي أن يتحدوا مع آخرين في أنظمة سياسية جديدة لحل معضلاتهم.

(2) الخصائص التاريخية :

شهدت الدول العربية تقريبا نفس التطورات التاريخية، وكلها تعرضت للاستعمار، فهي تتسم من الناحية التاريخية بالعديد من الخصائص منها :

– **الخبرة الاستعمارية:** خضعت الدول العربية لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية وأساليبها، وكلها نالت استقلالها الرسمي في فترة حديثة (3) ونعني بذلك أن العديد من تلك الدول تأثرت بعامل الاستعمار ومازالت تتأثر لحد الآن، الاستعمار الذي خضعت إليه.(4)

لقد تأثرت الكثير من الدول العربية بمختلف أساليب الاستعمار وأشكالها ولا زالت حتى الآن

---

(1) مها سامي فؤاد المصري، دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي، جامعة النجاح، فلسطين، 2005، ص97 .

(2) صالح جواد الكاظم وعلى غالب المعاني: الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص ص 6–7 .

(3) على الدين هلال، نيفين مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 2010، ص 16 .

(4) عمر فرحاتي: النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، 2002، ص 79 .

تعاني من تبعية هذا الاستعمار رغم استقلالها.(1) فقد تركت هذه الخبرة العديد من الآثار السلبية والإيجابية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الاجتماعية مثلا أثر الاستعمار سلب وبشكل كبير على ثقافة المجتمع العربي وتبين ذلك من خلال لغة المستعمر ما زالت متداولة ومعتمدة في الدول العربية، أنا فيما يخص الشق الإيجابي فيتمثل في تعميق الوعي الذي يحث على تجسيد الوحدة بين أفراد المجتمع، من أجل تعزيز روح الاتحاد بين المواطنين. وهذا ما ساعد على تنيمة الهوية المتمايزة ووضع أولى لبنات الدولة الوطنية.

– **التبعية:** ظهر كمفهوم بعد انقضاء العلاقات الاستعمارية التقليدية فهو مصطلح حديث النشأة، حيث يرى بعض المحللين السياسيين أن التبعية تتكون من شقين أساسيين تتمثل فيما يلي: **شق العلاقات:** هنا التبعية تتمثل في الموقف الذي تكون فيه اقتصادات مجموعة من الدول مشروط بنمو واقتصاد آخر. **شق المؤسسات:** يعني التبعية هنا مدى تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين بحيث يعاد تشكيله وفقا لإمكانات البنوية لإقتصادات قومية محدودة أخرى.

(3) الخصائص الاقتصادية :

– **محدودية الموارد:** ليس المقصود هنا انعدام الموارد، وإنما محدودية القدرة على توظيفها، فالدول المصدرة للنفط هي دول يعتمد اقتصادها اعتمادا شبه كلي على مورد هو بطبيعته قابل للنفاذ الأمر الذي يجعلها عرضة الهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية. (2)

– **اتخاذها الطابع الريعي والشبه الريعي:** إن الميزة الأساسية التي تمتاز بها الدول العربية أنها دول ريعية أي يغلب عليها الطابع الاقتصادي الريعي والشبه الريعي، حيث أن الدخل الذي تحصل عليه الدولة يكون من عائدات البترول حيث تم تصدير المواد الخام للخارج وكسب أمول مثل الجزائر .إضافة إلى ذلك تعتمد معظم الدول العربية على تقديم الخدمات الإستراتيجية والسياحية مثل تونس.

إن جوهر الاختلاف بين الدول الريعية والدول شبه الريعية هو أن الأولى تعتمد على مصدر واحد وهو الدخل وغالبا ما يكون مصدرا طبيعيا كالنفط والغاز تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه وكذالك ببيعه. وتشترك الدول الريعية في عدة مقومات

(1) على الدين هلال، نيفين مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مرجع سابق، ص20 .

(2) السيد ياسين: الشرعية السياسية على الطريقة العربية، جريدة الأهرام اليومية، العدد: 21 مارس 1994، ص 10.

أساسية تشتمل: الدخل الريعي هو السائد في الاقتصاد مثل الجزائر تعتمد على البترول: تشكل الأيدي العاملة المشغلة في تحقيق الريع بنسبة قليلة من مجموع القوى العاملة.

ثانياً: تصنيف الأنظمة السياسية العربية وأهميتها :

تحظي دراسة النظم السياسية بأهمية خاصة، فبها ترتبط كافة الدراسات السياسية ؛ ولذلك كانت موضع اهتمام المفكرين منذ أقدم العصور، وتعاظم الأمر بشكل كبير منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، مع زيادة الأسس والأبعاد الغربية، وفكر العولمة الذي يعبر عن عملية مركبة لها أبعادها الاقتصادية والاتصالية والسياسية والثقافية، تتسم بالسيرورة، ولها مؤشرات يمكن رصدها كميّا وكيفيا، وعادة ما تكون أحادية من الشمال إلي الجنوب. وبحكم أن الأنظمة السياسية العربية هي جزء من هذا العالم الذي يتفاعل باستمرار مع التحولات العالمية، كان لزاما متابعة حركية هذه الأنظمة، من خلال رصد خصوصياتها التي تعبر عن مزيج بين ما هو عام وما هو خاص، تجمع بين عناصر الاستمرار وعناصر التغيير.(1)

هنا تطرح إشكالية مفهوم الدولة والنظام السياسي في البلاد العربية، حيث يذهب كثير من المهتمين بالسياسة العربية إلى أن مسألة تحرير الدولة، والبحث في السلطة والنظام، لا تزال تشكل لدى العرب قضية لم تعرف بعد طريقها إلى الحل، إذ على الرغم من اعتناق الدولة العربية لمختلف النظريات الغربية، واستلهامها الدساتير الأوروبية كمؤشر لتبني الديمقراطية وأشباهها، فإن ذلك لم يكن أما اختياريًا بين اختيارات أخرى، بقدر ما هو صيرورة سياق فرضه الأمر الواقع. فبعيدا عن العوامل الخارجية التي قد ترهن الحريات في البلاد العربية، وإحلال الديمقراطية فيها بالمعنى الحقيقي، فإن زمرة من المثقفين والمنظرين السياسيين العرب يعزون مسألة اللاعقلانية التي ترهن الدولة العربية، إلي خصوصيات الفكر السياسي العربي، وإلى مدى قابلية أنظمة الحكم في البلاد العربية إلى التطور والعقلنة والحداثة ضمن توجه ديمقراطي بالمعنى المعاصر. (2)

تصنيف الأنظمة السياسية العربية: حين حصلت الأقطار العربية على استقلالها السياسي، فإن النخب السياسية التي سيطرت علي السلطة مارست .في غالبيتها – نوعا من الديمقراطية الليبرالية

(1) عمر فرحاتي: النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، الجزائر2002، ص 76 .

(2) حسن أحمد الحجوي: مقالة بعنوان مسوغات عقلنة الدولة في الوطن العربي، على طريق تجديد الفكر العربي، العدد 25، يناير 2006 .

على النمط الغربي، وقد ساعد عي ذلك أنّ هذه النخب السياسية كانت من الطبقة الوسطي المتأثرة بالفكر الليبرالي والقومي الأوروبي. وقد أضفت الممارسة الليبرالية شرعية علي الكيان القطري، وعلي النخب التقليدية الحاكمة، ولكن عدم مصداقية هذه الأخيرة في استكمال الاستقلال السياسي الشكلي، وتعثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مكن الأحزاب والتنظيمات الأيديولوجية الناشئة من التأكيد علي عبثية التجربة الديمقراطية الليبرالية والإجهاز عليها. كما اختارت بعض الأنظمة العربية الإبقاء على مصدر الشرعية التقليدي، الذي يستند إلى المرجعية الدينية أو ادعاء الانتساب إلى أصول عربية قرشية. وحاول البعض الأخر بناء مصدر جديد الشرعية هو العقلانية القانونية أو الدستورية، بينما حاولت بعض الأنظمة الأخرى التوفيق بين المصدرين التقليدي والعقلاني في شكل ملكيات برلمانية دستورية. وأخيرا استند بعضهم إلي شرعية ثورية، عمادها الأيديولوجيا والقيادة الكاريزمية، ونظام الحزب الطليعي. وقد جربت بعض النخب في بعض الأقطار العربية أكثر من مصدر من هذه المصادر في مراحل زمنية متلاحقة بعد الاستقلال، دون أن تستقر على واحد منها. (1) وهنا يمكننا القول: أن النظم العربية القائمة ليست أنظمة تقليدية محافظة بالمعني التراثي، كما أنها ليست أنظمة معاصرة، بل هي خليط من الاثنين معا، حيث إن ما حدث لهذه الأنظمة من تغيرات لم يؤد إلى استبدال النظام القديم بنظام جديد، بل تم تحديث شكلي القديم، مع الإبقاء على جوهره كما هو. وبوجه عام لم تفلح الدولة في الإطار العربي في تطوير أشكال وعلاقات اجتماعية قادرة علي إنتاج بني حديثة بديلة للتكوينات التقليدية ؛ ولذا فإن المرجعيات التراثية تظل هي الخلفيات الأساسية للولاء والتحالفات الاجتماعية. (2)

ولكن على الرغم مما سبق فإن هناك صعوبات في تصنيف النظم السياسية العربية، وذلك بالنظر إلي تعدد المعايير وتنوعها، فليس هناك معيار جامع مانع يمكن تصنيف النظم العربية على أساسه. فلو تصورنا مثلا معيارا كمعيار شكل رئاسة الدولة، وميزنا في داخله بين نظم ملكية ونظم جمهورية، لوجدنا في إطار النظام الملكي تطبيقات عديدة ومتنوعة، من مشيخة إلى سلطنة إلى إمارة إلى مملكة، ولوجدنا فيما بين هذه التطبيقات اختلافات تتصل بكيفية وصول الأسرة الحاكمة إلى سدة الحكم، وطبيعة تفاعلها مع الموطنين، ومع القوي السياسية الأخرى في الدولة. (3) وانطلاقا من هذه

(1) ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 427–428 .

(2) أحمد ناصوري: النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مرجع سابق، ص 381 .

(3) على الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مرجع سابق، ص 124

الصعوبات، ونظرا للأدوار التي يؤديها القادة في إرساء مبادئ الشرعية والحفاظ عليها، سواء كان هؤلاء القادة في منصب رئاسة الجمهورية ام ملوكا أم أمراء، فإن تركيزنا في هذه الدراسة ينصب علي اختيار معيار شكل رئاسة الدولة. (1)

ا – النظام الملكي:

يقوم النظام الملكي على أساس توارث السلطة داخل الأسرة الحاكمة، ومن خصائصه أن يحقق بعض المزايا، مثل الحد من الصراع على السلطة، ووضع قواعد مستقرة لعملية الخلافة السياسية، وتوفير الإعداد المسبق للمرشحين للوصول إلي سدة الحكم، إلا أنه في المقابل يتافي مع مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، وبخاصة في تطبيقات النظام الملكي التي يمارس فيها الملك الحكم فعلا، ولا يقتصر دوره على أداء بعض المهام الشرفية، أي عندما يملك ويحكم في الوقت نفسه، كالأردن والمغرب.(2)

ب– النظام الجمهوري:

هو أسلوب من أساليب الحكم الذي تقوم على مشاركة، يقوم هذا النظام على مبدأ سيادة الشعب وحريته في اختيار حكامه. اخي يقوم هذا النظام على اختيار رئيس الدولة ويكون هذا النظام على اختيار الشعب بالطريقة القانونية وتكون إما مباشرة أو عن طريق المجلس النيابي، فانتقال السلطة في النظام الديمقراطي يكون إما بالوفاء. أو صراع الأنظمة. هذا وعلي الرغم من أن الوضع الطبيعي الذي يأتي فيه رئيس الدولة هو الانتخاب من قبل الشعب، بالطريقة التي ينص عليها الدستور، سواء بطريقة مباشرة من قبل الشعب أو عن طريق المجلس النيابي، أو مزيجا من الوضعين، إلا أن حكام الأنظمة الجمهورية العربية لا يتركون مقاعد الحكم إلا بالوفاة أو الانقلاب أو المرض، أو الاغتيال. (3) وتمتاز هذه الأنظمة باعتمادها على شرعية ليس مصدرها ديني أو طائفي أو عقلاني قانوني، وإنما أيديولوجية ثورية، أو كاريزما ملهمة، أو النوعان معا، ومثالها النظام المصري

---

(1) على خليفة الكواري: مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية والمبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (مجموعة باحثين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 150 .

(2) على الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مرجع سابق، ص 125.

(3) سعد الدين إبراهيم: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص ص 260–262 .

الناصري) ١٩٥٢ – ١٩٧٠ (وباستثناء لبنان كانت شرعية هذه الأنظمة مستمدة من المصدرين السابقين.(1)

ومن خصائص النظم الجمهورية العربية ـ أيضا ـ أنها اشتركت في خاصية عامة، وهي تبنيها الإيديولوجية الاشتراكية عقب استقلالها، واستنادها إلى تنظيم سياسي واحد. فقد تبنت الجزائر بعد استرجاع السيادة الوطنية سنة ١٩٩٢ نظام الحزب الواحد، وكذلك مصر بعد ثورة ١٩٥٢، واليمن الجنوبي قبل الوحدة، بخلاف لبنان الذي أقام نظامه السياسي منذ الاستقلال على أساس التعددية السياسية، كما اشتركت تلك النظم في سياستها الخارجية في نقطة معاداة الأحلاف، ومناهضة الاحتلال، والإلحاح علي مطلب الوحدة العربية، وحل القضية الفلسطينية. (2)

وفي سياق آخر، اختلفت النظم الجمهورية من حيث نمط انتقال السلطة وتداولها، فهناك النظم الجمهورية التي اعتمدت على الانقلابات العسكرية في الفترة التالية مباشرة بعد الاستقلال، مثل النظام السوري، الذي شهد عام ١٩٩٩ وحده ثلاثة انقلابات عسكرية، كما وقعت في الفترة التي تلتها ستة انقلابات عسكرية، وكذلك ليبيا وموريتانيا شهدتا عدة انقلابات عسكرية (3)

ومن الممكن توجيه انتقاد أساسي لتصنيف النظم العربية من منظور شكل رئاسة الدولة. وذلك أن كون الوراثة هي النمط المعتاد لتداول السلطة في النظم الملكية، لم يمنع استخدام القوة التغيير شخص الحاكم ؛ وذلك نتيجة خلافات أو صراعات داخل الأسرة الحاكمة. وبالمثل فاين كون الانتخابات المباشرة وغير المباشرة تعد الأساس لتداول السلطة في النظم الجمهورية، فإن ذلك لم يحل دون وصول كثير من الحكام العرب إلي مناصبهم عن طريق الانقلابات العسكرية. وعلى صعيد آخر، ليس ثمة ما يضمن أن يكون النظام الجمهوري أكثر احتراما للحريات وحقوق الإنسان من النظام الملكي، بل إنه في الوقت الذي قد تشهد فيه بعض الملكيات قيام هينات برلمانية، فإن بعض الجمهوريات لا تتردد في كثير من الأحيان في خرق الشرعية الدستورية.(4)

المبحث الثالث: أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية

(1) حسين علوان البيج: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 235، 1998، ص 100 .

(2) على الدين هلال و نيفين مسعد: النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مرجع سابق، ص 129

(3) عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم: النظم السياسية العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص 222 .

(4) حسنين توفيق إبراهيم: مشكلة الشرعية في الدول النامية، مرجع سابق، ص 101 – 102 .

لقد تتعدد الأسباب المؤدية لفقدان الشرعية، وتتداخل هذه الأسباب لتكون أزمة متعددة الجوانب التأثيرات تصيب النظام السياسي، هي أزمة الشرعية وعليه يمكننا القول أن النظام السياسي بإمكانه أن يتعرض لأزمة الشرعية وذلك في حالة أما إذا كان النظام السياسي وسلطته غير قادرين على الإنفتاح مع المجتمع وإشراكه في العملية السياسية، فقد يكون انهيار الشرعية وفقدانها بسبب المشاكل الدستورية، أو قد تكون أزمة التغيير، أو انهيار فعالية النظام.

إن الحديث عن مظاهر أزمة الشرعية في الأنظمة العربية لا يتطلب منا طول بحث، أو تحمل عناء، فمظاهر أزمة الشرعية تحيط هذه الأنظمة من كل جانب، سواء على المستوي السياسي من انعدام للتعددية السياسية، وتفشي للاستبداد، وغياب للمعارضة، والديمقراطية، أم على المستوي الاقتصادي من تدن للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الجهل والفقر والأمية، والتبعية الخارجية.. الخ، وغيرها من المظاهر التي لا حصر لها.

إن الأقطار العربية تشكو غالبيتها من فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة، تكاد تصل إلى احد القطيعة بين الشعب والنخبة الحاكمة. كما تعاني انظمة الحكم فيها من أزمة شرعية متفاقمة، تعود في جزء كبير منها إلى أسباب هيكلية اجتماعية مرتبطة ببناء الدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي. وبنية هذه الأزمة تكاد تكون ذاتها في العديد من الأقطار العربية، ولها ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة، هي: التراكمات التاريخية الموروثة التي تنزع إلى السلطوية الشاملة، والتصورات المطلقة، والبعد الأيديولوجي الذي يتخذ من قضية التراث محورا رئيستا لتفاعلاته، والبعد المؤسسي الذي يلخص التناقضات التنظيمية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا في المجتمعات العربية.(1)

إن أزمة الشرعية من أهم وأعمق وأخطر الأزمات التي تعاني منها الدولة العربية المعاصرة. والسبب يعود في ذلك إلى أنها لم تصب النظام القائم فحسب، بل تعديها إلى فكرة الدولة ذاتها، مما جعل من إشكالية الشرعية إشكالية سياسية مركبة، وذلك لما للدولة من أهمية جوهرية بالنسبة لتثبيت قيم الشرعية من جهة، وتفعيلها في الوعي الاجتماعي والقانون من جهة ثانية، ومن ثم قدرتها على جعل نفسها بؤرة الولاء الأكبر للفرد والمجتمع من جهة ثالثة. وليس اعتباطا أن تنمو وتتراكم مختلف نماذج الولاء الجزئي والتقليدي، بمعنى تنامي نفسية وذهنية الولاء الفردي والاجتماعي لكيانات ما قبل

(1) ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 40 .

الدولة، مثل الانتماء الطائفي والقبلي والديني(1) فهي مظاهر تشير من الناحية العامة إلى وجود خلل في شرعية الدولة العربية الحديثة، وإشكالية سياسية فيها أيضا وهو واقع جعل البعض يتكلم عن أن هذه الأزمة تشمل كلاً من النظام السياسي والدولة في آن واحد، وهي أزمة نجد تعبيرها في نمو مختلف مظاهر الاحتجاج تجاهها من السلمي إلى العنيف(2)حيث تمر غالبية الأنظمة السياسية العربية بحالة انتقالية لا يمكن أن تستمر طويلا، ولا بد من التحرك نحو مزيد من تنويع مصادر الشرعية، وإلا فإنها ستنزلق مرة أخري إلى حالة اللاشرعية واللافاعلية. ويتجسد المخرج في البدء بتحويل قاعدة الشرعية إلي مصدر عقلاني – قانوني تعدي – أي إلي الديمقراطية كنظام حكم.(3)

إن الحراك الاجتماعي والسياسي الجمعي، الذي تأتيه القوى الاجتماعية الشعبية في صورة اعتراض احتجاجي، ليس الترمومتر الوحيد الدقيق لقياس درجة حرارة الأزمة في الشرعية، فهناك العديد من الشعوب تئن من أزمة الشرعية، لكنها بسبب ما تعانيه من بطش وقهر بالإضافة إلى بعض التقاليد والعادات التي تحرم مثل ذلك الاحتجاج. ذلك أنه مما يجوز أن نقيس به درجة أزمة الشرعية، ظواهر الصدام الأهلي والفتن على نحو ما حصل في حروب لبنان وحروب السودان والصومال وليبيا الأهلية، والنزاعات المسلحة التي لا تنتهي بين النظام والجماعات المسلحة في الجزائر واليمن وسوريا، ومصر حاليا، والفتنة الطائفية والمذهبية المتمادية اشتعالا في العراق المحتل، والنزاعات المسلحة على السلطة في فلسطين بين فتح وحماس، ناهيك عن تعاظم أثر العنف السياسي و المسلح في عدد كبير من البلدان العربية. إن هذه الظواهر جميعا تجليات لأزمة عميقة في نظام الشرعية. وهي ظواهر لا تقبل النظر إليها بوصفها حالات من الحراك شاذة عن مالوف الاجتماع السياسي العربي، وخارجة عن القانون، ومدبرة من الدوائر الخارجية، على نحو ما يطيب للخطاب الرسمي للنظام العربي أن يصفها، وإنما هي ناطقة بالكثير مما يزدحم به المجال السياسي العربي من ظواهر مرضية تستفحل لها الأعراض وتتجلي.

هناك العديد من الأسباب التي تخلق نوع من عدم الاستقرار في النظام ومؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى انهيار النظام السياسي. فمن بين الأسباب الاندثار الشرعية هو فقدانها التام للاليات

(1) أشواق عباس: الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، مجلة الديمقراطية، القاهرة , بدون تاريخ , ص 4 .

(2) حسنين توفيق إبراهيم: النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ، ص 62 – 63 .

(3) غسان سلامة: نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية، مرجع سابق، ص 46 .

الدستورية المؤسساتية، وبذلك يمكن أن تمس أزمة الشرعية بالمؤسسات السياسية، إذ تصبح هذه غير مقبولة لدى المواطنين. (1)

هذا ولعل من أهم مظاهر إدراك هذا الضعف، هو اشتراك مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية على تقرير واقعها، بمعنى اتفاق مختلف الباحثين على وجودها. أما تفسيرها الخاص فإنّه أمر مختلف و متنوع، وهو أمر طبيعي. وفي هذا الإطار يمكننا الحديث عن اتجاهين عامين في الموقف من تفسير هذا المظهر العام للأزمة (2) الاتجاه الأول: الذي يرى أن ضعف الشرعية مرتبط أسامنا بظروف نشأة الدولة العربية المعاصرة ذاتها في حين يذهب الاتجاه الثاني – وهذا ما يميل إليه الباحث ـ إلى أن السبب الرئيس يعود إلى عجز الدولة العربية المعاصرة عن أن تكون وعاء لسياسة تعكس المصالح الوطنية العامة. وكذلك عجزها عن إشاعة مفهوم الدولة الديمقراطية والقانونية، كإطار لتنمية مفهوم المواطنة، وتجاوز مختلف أصناف الولاء الجزئي والتقليدي إلى مصاف الولاء للدولة والقانون، والسبب يعود ابذلك إلى إخفاقها في تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية، والعدالة في توزيع الثروة والسلطة, بل توصلت إحدى الدراسات التي بحثت في أزمة الشرعية العربية، إلى أن ما تشترك فيه الدول العربية، ولو بدرجات مختلفة، هو تشرذم أساسها الاجتماعي واغترابها. الأمر الذي يدل عليه مؤشران اثنان، الأول: وهو وجود عجز في الشرعية السياسية، والثاني: الأساس الأبوي للسلطة السياسية ؛ من هنا استنتاجها القائل، بأن أزمة الدولة العربية الحديثة تتعدى نظامها السياسي إلى نمط علاقاتها الاجتماعية القائمة على ثقافة سياسية أبوية. وفيما لو طبقنا بشكل عام ومكثف مضمون التحليل الفعلي لطبيعة الأزمة البنيوية الدولة العربية الحديثة، وانعكاس مظاهر ضعف أو غياب الشرعية فيها على مختلف الدول العربية وأنظمتها السياسية، فإنّنا نستطيع رؤية تأثيرها المخرب، وآثارها المدمرة على مختلف جوانب الحياة. وقد يكون أكثرها تدميرا هو تعريض الدولة نفسها إلى الانحطاط والسقوط والتلاشي. فالمصير الذي آلت إليه في نماذج الحرب الأهلية، كما جرى في لبنان والسودان من قبل، أو ما يحدث الآن في ليبيا وسوريا واليمن، أو سقوط الدولة كما جرى في العراق، وما تكاد أن تصل إليه اليمن وسوريا أيضا، أو تلاشيها

(1) عبد الغفار رشاد القصبي: الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص ص 19–20 .

(2) سعد الدين إبراهيم: مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط2، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن 1988، ص 330 – 335

كما جرى في الصومال، هي مجرد أحد أشكال غياب الشرعية لا غير (1)

كما يمكن أن تنشأ أزمة الشرعية أثناء عملية إحلال مؤسسات جديدة محل المؤسسات التقليدية في المجتمعات المتخلفة، بل أنها تثار في المجتمعات المتقدمة عندما تنشا مؤسسات جديدة أو وظائف جديدة الم تمارسها المؤسسات من قبل، وإذا كان القائد التاريخي يمثل حلا لأزمة الشرعية لفترة مؤقتة، إلا أنه في الأجل الطويل لابد من إرساء مؤسسات سياسية جديدة قادرة على كسب ولاء المواطنين واكتساب شرعية ذاتية (2)

كان يمكن للدولة الحديثة الميلاد في البلدان العربية أن تتحصل قدرا ما من الشرعية السياسية في عيون مواطنيها، على الرغم من ملابسات تكوينها الحامل لبذور أزمته. وقد يكون من أسباب تلك الشرعية حداثة ميلاد الدولة، وما كان يُعقد عليه من آمال، وخاصة في البلدان التي نالت استقلالاً وطنيا، وبدت لها الدولة الوطنية أداة خلاص وطني وبناء، وثمرة نضال طويل، من أجل افتكاك وطن محتل من قبضة الاحتلال. وإلى ذلك يضاف أن النخب السياسية التي آل إليها قيام سلطة وطنية ونظام سياسي تمتعت – في رأي شعوبها – بقدر من الشرعية السياسية غير يسير، ناجمة عن قيادتها معركة التحرر الوطني. كانت قوة الدفع، التي أطلقتها لحظة التأسيس والقيام، تكفي كي توفر للدولة وسلطتها السياسية الحد الأدنى الضروري من شرعية ورضا جمعي، بل لعلها كانت تكفي للتغطية على شوائب العمران السياسي، وصرف النظر عن عيوبه، أو على الأقل. كان يحتاج إلى وقت أطول قبل معاينة ما يعتريه من عيوب (3)

كما تلجأ بعض النخب الحاكمة في الأقطار العربية إلي استخدام الفاعلية في حل المشكلات كمصدر للشرعية، عبر استخدام ثروة البلاد، وأجهزتها الحكومية لمعالجة بعض المشكلات المزمنة، وإحاطة ذلك بهالات التضخيم، وكذلك تلجأ بعض النظم العربية الأخرى إلى سياسات التازيم عندما تشعر بتناقض شرعيتها، من خلال تضخيم بعض المشاكل مع دول الجوار، كمشاكل الحدود مثلا،

(1) أشواق عباس: الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، مرجع سابق ص ص 4– 5 .

(2) محمد نصر مهنا، عبد الرحمن الصالحي: علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، القاهرة، مطبعة الأطلس 1985، ص 291 .

(3) عبد الإله بلقزيز: أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 378، أغسطس، 2010، ص 86 – 87 .

ودفعها بشكل مطرد إلى مستوى الأزمة، لتتخذها كذريعة للتعبئة السياسية المؤيدة لها. (1)

هذا وقد حصر صامويل هانتنجتون الطرق التي تسلكها الأنظمة الشمولية لمواجهة أزمة الشرعية في خمس طرق (2)، تتصرف بواحدة منها، وهي:

أولا: يمكن أن ترفض الاعتراف بضعفها المتزايد، على أمل استعادة قوتها في السلطة.

ثانيا: قد يحاول النظام أن يبقى في السلطة بزيادة القمع وكبت الحريات.

ثالثا: يتمثل في إثارة نزاع خارجي، والسعي لاستعادة الشرعية بالدق علي النزعة الوطنية.

رابعا: يتمثل في محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام الشمولي.

خامسا: يمكن للزعماء الشموليين أن يبادروا بوضع حد للحكم الشمولي، ويقيمون نظاما ديمقراطيا، وغالبا ما حدث ذلك، إلا أنه كان دائما يتطلب تغييرا في القيادة داخل النظام الشمولي.

هذه تقنيات سياسية مختلفة، لتأسيس الشرعية وترسيخها، وإعادة إنتاجها، وتأجيل انفضاحها، سلكتها دول ونخب لعقود متطاولة، فأحرزت في الأمر بعض نجاح يُذكر. على أن تأسيس الشرعية وترسيخها عن طريق الإنجاز، ثم تصفيحها بدرع الأيديولوجيا لحمايتها من التصدع، فعلان ما كانا قابلين للاستمرار في أداء الوظائف عينها إلي ما شاء الله، وبالنجاح اذاته الذي تأتي في الماضي. فلقد كان لهبوط مؤشر الإنجاز والمكتسبات، وانكماش مادة الخطاب الدعوي والتبريري الأيديولوجي، أن يحدث شرخا في عمران الشرعية، وأن يباعدا المسافة بين نظام سياسي بات يبدو برائيًا أكثر فأكثر، وقهرياً أكثر فأكثر، وجمهور اجتماعي استفحلت أوضاعه الكارثية، وأصابه من سياسات ذاك النظام ما أحبطه وأحفظه، ورفع من معدل حنقه عليه. باتت أزمة الشرعية فاقعة، وفي حال من الانكشاف والعري تعصي على الإخفاء والاحتواء (3)

وهكذا فإن شرعية الأنظمة الحاكمة في غالبية الأقطار العربية تتآكل ويشكل مطرد، ولاسيما في العقدين الأخيرين ؛ مما يؤدي إلي اهتزاز شرعية هذه الأنظمة، وربما شرعية الدولة القطرية ذاتها في بعض الحالات (4) إن النظم العربية كافة ـ وعلي تفاوت – تعاني من فقدانها الحاد للشرعية

(1) أحمد ناصوري: النظام السياسي و جدلية الشرعية والمشروعية، مرجع سابق، ص 383

(2) صامويل هانتجتون: الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ط1، ترجمة عبد الوهاب علوب، تقديم سعد الدين إبراهيم، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص 117 – 118.

(3) عبد الإله بلقزيز: أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي، مرجع سابق، ص 87

(4) أحمد ناصوري: النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مرجع سابق، ص 384

الدستورية والديمقراطية، فهي ولدت من أي شيء، ماعدا صناديق الاقتراع، ومن الإرادة العامة الحرة للشعب، وأما ما بقي فيها من دساتير، وحياة نيابية، فهي تستعمل كطلاء حديث يخفي شروخ الشرعية، وتصدعها الناشئ منذ لحظة التكوين

إن المواطن العربي الذي كان مستعدًا من قبل لعدم المطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية، مقابل أن يحصل علي حقه في رغيف العيش والعمل، والحياة الكريمة، ومقابل حق أبنائه في التعلم والرقي الاجتماعي، ومقابل حماية الوطن من العدو الخارجي، واستعادة الأرض من المحتل، لم يعد ـ هذا المواطن . يقبل الصمت علي حق ديمقراطي اهتضم، وزاد معدل العدوان عليه، وخاصة وهو يري بأم عينه أبناءه العاطلين عن العمل بعد إذ تخرجوا في الجامعات، ورغيف الخبز والمسكن اللذين عزا، والأرض المحتلة التي ما تزال محتلة، والتنازل المثل للعدو، والغني الفاحش والمفاجئ لبعض رجال الدولة الذي يستفز فقره وحاجته (1)

لقد أصبح العرب معتدلين جدّا أمام العدو، شرسين جدّا مع بعضهم البعض، نظمهم سواء في فقدان الشرعية الدستورية والقانونية ؛ وهذا كله ما أدي إلي قيام الثورات العربية، التي رفعت شعار: العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية. **وعليه فإن شرعية النظام يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على الاستقرار والأمن وذلك من خلال:**

1 – إن فقدان الشرعية يعرض الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية إلى الانشقاق، نتيجة التعارض والتباين فيما بينها وفي سياساتها. إذ نجد هناك جماعات في المجتمع سواء كانت منظمة أو غير منظمة تحشد وراء واحدة أو أكثر من وجهات النظر هذه، وهنا يمكن لهذه القوى والجماعات أن تطرح أو تفرض شرعيتها كشرعية بديلة لشرعية النظام القائم.

2 – انهيار الاستقرار السياسي وظهور العنف بجميع أشكاله مما يهدد كيان النظام ككل، حيث يتوجه العمل إلى استخدام العنف المسلح على جميع الأصعدة بما يعصف بالدولة ككيان عام، مما ينتج عنه طرح مسالة الشرعية بشدة وخاصة إذا ما كان الجميع يعتقد في أنها مصدر كل الأزمات. (2)

المبحث الرابع: مشروع النهضة العربية المنشود:

إن العقل العربي في حاجة إلى عقلانية تخلصه من ذلك الإتباع المفتون بتفوق الغرب، أي

(1) عبد الإله بلقزيز: أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي، مرجع سابق، ص 91

(2) موريس ديفارجيه: في الديكتاتورية، ترجمة: هشام متولي، بيروت: منشورات عويدات، بدون تاريخ ، ص 64

التيار التغريبي الداعي إلى تقليد الغرب في كل شيء لمجرد كونه متفوقا حضاريا، وأيضا التحرر من سيطرة ذلك التيار السلفي المفتون بالتفوق التاريخي للفكر العربي القديم ؛ لأن هذين التيارين هما سبب فشل النهضة العربية في تحقيق أهدافها المرجوة، المتمثلة في عقلنه الحياة الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية على جميع الأصعدة(1)

إن العالم العربي اليوم يمر بمرحلة انتقالية من التخلف المادي إلى التقدم، وهذا لا يتحقق إلا بالتحكم في هذه المرحلة الانتقالية للوصول إلى هذا الهدف المنشود، مع مراعاة الثقافة السياسية البلينا باعتبارها الطريق الأفضل لتحسين مستوى الجماهير، ومشاركتهم في البناء، كما أن المرحلة الانتقالية من التخلف المدي إلى التقدم، هي أصعب مرحلة، ويجب أن نعترف بهذا ؛ لأننا ننتقل من أنموذج قديم إلي أنموذج جديد، والحداثة والتقدم تستدعي التكيف والتأقلم، وإصلاحات عقلانية تفاديا للفوضى، وعدم التوازن بين المجتمع التقليدي، وسرعة التغيير، كما أن التسرع والهرولة في البحث عن التقدم يؤدي بنا حتما إلى عدم التمسك بالثوابت، وهذا يجعلنا أكثر ضعفا إزاء النظام العالمي الجديد(2)

كما أن هزلية الإبداع التي تطبع ثقافتنا العربية قادت إلى فجوة كبيرة بيننا، وبين العالم المتحضر، توشك أن تتسع وبسرعة مخيفة، فالثورة العلمية والتكنولوجية ذات حلقات متصلة، وما أنتجته من معرفة بدون شك، منحت من يملك تلك المعرفة زمام قيادة البشرية في هذا العصر، والعصور القادمة، فيما لازالت شعوبنا العربية تقع في تخلف رهيب، بل إن نظمنا التعليمية لا تجاري النظم التعليمية في الدول المتحضرة، فما يزال الكثير من مفكرينا ومثقفينا يتناقشون في أورقة الجدل العقيم حول قضايا لا يمكن أن تدخل عالم الحداثة والتقدم، ما لم نكن من الذين اهتموا بالأدوات الحضارية الجديدة، وفهموا قوانينها، وصاروا قادرين على صنعها، وتطور استخدامها (3) لذا فالأمة العربية في حاجة إلى مشروع نهضوي عربي، ذو أهداف رامية إلى تحقيق مستقبل يواكب تحديات العالم المعاصر، كذلك يجعل المشروع الأمة العربية تشارك في صنع التاريخ والحضارة الحديثة، ويعيد بناء حضارة ماضية بشكل جديد، ويجب أن يُراعى فيه ما تعانيه الأمة من وهن في كل قواها الفكرية والعلمية، ومن جمود في الرؤى والثقافات، فهذه الأمة في حاجة إلى مشروع فعلي، وليس حلم على ورق.

(1) ضمد كاظم وسمي: الفكر العربي وتحديات الحداثة، منتدى ليل الغربة، لبنان، 2009، ص 29

(2) مصطفى الشريف: الإسلام والحداثة، هل يكون غدا عالم عربي ؟ , ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 32

(3) ضمد كاظم وسمي: الفكر العربي وتحديات الحداثة، مرجع سابق، ص 52 – 53

هذا المشروع النهضوى يتضمن عدة قضايا، مثلت معضلات فرضت نفسها على العالم العربي، ولا يستطيع العقل العربي التعامل معها بالطرق الحداثية، فهو في حاجة إلي عقلانية فكرية، تستطيع إحداث فكر عربي يتضمن حلاً لتلك القضايا، وقد تكون تلك القضايا ليست جديدة على المناقشة في الفكر العربي، ولكنها لا تزال تسبب مشكلات حضارية تعرقل التجيد الحضاري، والنهوض العربي، ولم يجد لها العقل العربي حلا صارما يتماشى مع العولمة السياسية اليوم، وعقلانية ما توصلت إليه تلك العولمة من أفكار، ونظريات، واكتشافات علمية وحضارية، وتلك القضايا هي :

1- تحقيق الوحدة العربية :

تعد الوحدة هي نتاج الفكر الحديث، وهي من أهم عوامل نهوض المجتمع الغربي، وهي فكرة تعبر عن أهمية الشعب الذي يشترك في الوطن والأمة، أو مجموعة دول متجاورة تشترك في عدة عوامل لتكون شعب يؤمن بها، وبالتالي فإن تحقيق الوحدة العربية ما هو إلا تعبير عن إرادة الأمة العربية في التحرر الوطني، والتقدم المنشود لمواكبة العصر.

إن الوحدة العربية من عوامل النهوض، باعتبارها ردًا على عوامل عدة، منها: الاحتلال والتجزئة، والتخلف والاستغلال والتبعية، والاستبداد السياسي، والتأخر التاريخي، وعدم الاستقلال الوطني والقومي، وفقدان الشرعية السياسية. هذه العوامل التي وقع العالم العربي في براثنها ؛ نتيجة لاستعمار الأرض والعقل، من قبل القوى الغربية، باعتبارها القوة الحضارية المهيمنة على العالم ؛ لما تمتلكه من مقومات اقتصادية وسياسية يفتقدها العالم العربي اليوم، وبهذا تكاد تكون الوحدة هي العنصر المهم الذي طالما حلمنا به لهذه الأمة، لتجمع أشلاء ذلك الوطن المتفرق والمتشتت، وأيضا عملا بقوله تعالى: "**{وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ١٠٣}(1)**

لقد كانت الوحدة العربية هي الهم الأكبر لدي كثير من المفكرين العرب، أمثال محمد عابد الجابري، حيث تمثلت الوحدة العربية عنده في ضرورة وجود قومية عربية، دعي إليها في مشروعه النهضوي. وقد تأسست القومية العربية عنده أولا على وحدة اللغة، فالعربي هو من يتكلم العربية، وبما أن المنطقة كان لها نوع من التاريخ المشترك، فلقد أضيف التاريخ بوصفه المقوم الثاني لفكرة الأمة العربية.. وقد تم توضيح أهمية العنصر التاريخي بالنسبة للدول العربية سابقا- ، ولا تقتصر مقومات

(1) سورة آل عمران: الآية 103

القومية العربية على هذين العنصرين، بل لقد ألهب الاستعمار الشعور القومي، إذ قدم نفسه على أنه الآخر الذي أصبحت الأمة العربية تتعرف من خلاله على نفسها1 .ومن هنا ستغدو القومية العربية ذات مضمون يتحدد بالآخر، ألا وهو الاستعمار

لذا يضيف الجابري عنصرًا جديدًا إلى القومية العربية ليكون ضمن عواملها، ألا وهو عنصر الألم للقومية العربية) الذي نتج عن الاستعمار، وهيمنة قوى الغرب الحداثية، إذ أن العامل الخارجي المتمثل في التهديد الأجنبي، والاستعمار، الذي حال دون تحقيق الوحدة العربية، والتقدم الحضاري، هو نفسه الذي يعطيها مضمونها، ويرسم طريق تحقيقها، ومن هنا تكن تلك البطانة الوجدانية التي تكون فكر الوحدة في الوعي العربي ؛ لتجعل منه على ساحته المضمون المشخص للنهضة والثورة، والرديف الملازم لكل انقدم، والعنصر الموجه لقراءة العرب لماضيهم، وحاضرهم، ومستقبلهم، والمحور الأساسي الذي تنتظم حوله عناصر إشكاليتهم الفكرية، بل وطرحهم الحضاري (2)

كما أن الشعور القومي يتأجج عندما يتعرض شعب عربي أو فرد عربي لعدوان اجنبي، وهذا الشعور الذي يهيمن في أوقات الأزمات لا يتناقض مع النزوع نحو الوحدة العربية، وهذا

ما ذكره الباحث من قبل كأثر إيجابي للاستعمار ؛ إذا الهوية العربية ما هي إلا رد الفعل ضد الآخر، ونزوع حالم لتأكيد الأنا بصورة أقوى، وأرحب (3) من هنا نشأت الحركات السياسية والقومية، وجماعات النهوض والتحرر في المجتمعات العربية لتعاظم دورها في الوقوف في وجه الاستعمار، ومخططاته الرامية إلى الانتقاص من سيادة الأقطار العربية واستقلالها، والعمل على جعل الوطن العربي مفككا من وحدته، وخاضعا الدول الاستعمارية، تنهب خيرات الوطن العربي وتستنزفها. فالكيان العربي ليس وجودًا جامدًا، ولا هو ماهية ثابتة جاهزة، بل إنه هوية تتشكل وتصير(4)

لذلك يري الباحث: أن تحقيق الوحدة العربية هو بمثابة الدافع لنا نحو عقلانية مستنيرة،

(1) محمد عابدالجابري: المشروع النهضوي العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص94-96

(2) محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، ط 5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص111

(3) محمد عابد الجابري: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص32

(4) محمد عابد الجابري: مسألة الهوية، العروبة والإسلام والغرب، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 14-15

تخلصنا من الاستعمار الفكري والثقافي الذي تمر به اليوم، وتخلصنا أيضا من ذلك الألم الذي نتج عن إحساسنا بالتأخر الحضاري الذي أحاط بنا، ويبعث في نفوسنا أملا يساعدنا على النهوض من كبوتنا الحالية، بعد أن عشنا قرونا طويلة نعاني فيها من حكام مستبدين كانوا سببا في تخلفنا وتأخرنا عن الركب ؛ مما جعل الأمم الأخرى تتداعي علينا من كل حدب وفوج.

تشير الدراسات العلمية الموضوعية إلى أنه لن تتحقق، ولن تُبنى حضارة، إلا من خلال الجهد العربي الموحد، فالأمة العربية واقع حي موجود قبلنا، وقبل أفكارنا وأنظارنا، وهي الوقود الذي يعمل على خلق كيان عربي موحد(1)

فالهدف الأسمى الذي ترمي إليه نهضتنا القومية، هو خلق كيان عربي عام موحد المشاعر والآراء، مثقف العقول والأفكار، متماسك الأطراف والأجزاء، يتساوى أفراده في الحقوق والواجبات، ويتعاطفون في الآلام والآمال، ويتضامنون في السراء والضراء، وذلك بتعزيز الروح القومية، وغرس مبادئها في نفوس أبناء البلدان العربية، ثم ربط أجزائها ببعضها ربطا وثيقا، يوحد اتجاه سياستها الخارجية، ويدرأ عنها الأخطاء الراهنة، كما لا يكفي لتحقيق أهداف نهضتنا القومية مجرد المناداة بالفكرة القومية، والتبشير بمبادئها بين أبناء الأمة، ولا يكفي التحقيق ذلك عقد بعض الاتفاقات والمحالفات بين الحكومات القائمة في الأقطار العربية، دون القيام بنهضة قومية عامة، وإصلاح اجتماعي شامل يتناول شيء حياتنا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، والعمل على معالجة العلل والمشاكل التي يعاني منها العرب في مختلف أقطارهم، والتي تحول دون رقيهم وتقدمهم، وتعيقهم عن تحقيق أهداف القومية السامية، فما دامت أمم العالم قد استعملت الروح القومية كسلاح تستقوي به على الكفاح في ميادين التناق والتنازع على البقاء، فلا مناص لنا إذا أردنا المحافظة على كياننا، والدفاع عن مُقدساتنا أن تقابل القوة بالقوة مثلها، ولكن لا لنستعمل تلك القوة بالاعتداء على غيرنا، بل لنصد الغير عن الاعتداء علينا (2)

2 – التحول الديمقراطي في أنظمة الحكم العربية.

تعرضت العديد من الكتابات العربية لدراسة المسألة الديمقراطية في الوطن العربي أو اتجاهات دراسة النظم السياسية العربية ومداخل الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية وذلك لأن النهضة تقاس

(1) عبد الله عبد الدائم: القومية العربية والنظام العالمي الجديد، ط2، دار الآداب، بيروت، 1994، ص 43
(2) محمد مهدي كبة: قراءات في الفكر القومي، القومية العربية فكرتها ومقوماتها، الكتاب الأول، ط1، بيروت، 1993، ص 66-68

بمقدار النجاح الذي يحققه مجتمع ما، أو أمة ما في جميع المجالات كالتعليم وانجازات التصنيع، وتحقيق سبل التجارة العالمية، وبناء جيش قوي، وتعظيم قوي العمل والثروات، لكن التاريخ يثبت أنه لا سبيل إلى تحقيق النهضة سوى الديمقراطية التي تحرر المواطنين من السيطرة السياسية، والخوف من تسلط الحكام، مما يجعلهم قادرين على الإنتاج والإبداع، فما أحوج الأمة العربية اليوم إلى الديمقراطية التي تخلصهم من كبت الحكام واستبدادهم، وتكون السبيل إلى النهضة العربية الحقيقية. فكثيرا ما عانت تلك الأمة من استبداد. (1)

إن الديمقراطية هي من أهم المطالب الشعبية اليوم، وأكثرها رواجا، إذ تلقي اجتماعاً عاما على ضرورتها لتحقيق المطالب السياسية بالدرجة الأولى، كالمطالبة بحرية التفكير والانتماء السياسي، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية ـ التعددية السياسية– ، والانتخابات الحرة، وغيرها. كما أن الانتقال إلى الديمقراطية يتطلب إحلال انقلاب تاريخي لم يشهده عالمنا من قبل، وقد حدث ذلك بالفعل، وهو يحتاج أيضا إلى نفس طويل، وعمل متواصل وصبر كبير(2)

كما تعاني معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي من التوتر في العلاقة مع أجهزة الدولة، ونظامها السياسي الذي يضع ضمن أولوياته الأولى مراقبة الفعل السياسي والاقتصادي، والثقافي مراقبة شديدة ؛ مما يستحيل معه ظهور أية مؤسسة أو تنظيم جماعي لا يحظى بالموافقة المسبقة لأجهزة النظام المختصة (3) ولذلك أصبحت المطالبة بالديمقراطية في الوقت الراهن رغم عيوبها، ضرورة ملحة في الوطن العربي، إذ لا يوجد طريق أخر لتحقيق الوحدة العربية غيرها ؛ لأننا في عصر التكتلات الاقتصادية، والإقليمية التي لا يمكن تحقيقها إلا بأحد الطريقين، إما عن طريق القوة العسكرية، أو عن طريق التغيير الديمقراطي الحر .

---

(1) حول هذا الموضوع أنظر :

– خليفة الكواري، وآخرون: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية , مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت، 2005.

– غسان سلامة و آخرون: ديمقراطية من دون ديمقراطيين , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2000 .

– برهان غليون وآخرون: حول الخيار الديمقراطي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , .1994

– بلقيس احمد منصور: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي , دكتوراة منشورة , مكتبة مدبولي , القاهرة ,2004 .

– عبد الإله بلقزيز: نحن والنظام الديمقراطي , المستقبل العربي، العدد(236)، أكتوبر , 1998 .

– خالد الحروب: التغيرات علي الساحة العربية وعلاقتها بدعوات الإصلاح , شؤون عربية , العدد (118) , 2004

(2) محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 32– 50

(3) حسن قرنفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص 223

وتأسيسا على ما سبق يرى الباحث: أن مسألة الديمقراطية، لا يمكن طرحها في الوطن العربي طرحا جديا إلا من خلال النظر إلى واقع ذلك الوطن، والنظر أيضا إلى طبيعة أنظمته السياسية. فالديمقراطية في الوطن العربي تواجه عدة عراقيل، أهمها: كيفية تحويل الحكم السياسي المستبد إلى حكم ديمقراطي، وكيفية تطبيق الديمقراطية في النظم السياسية العربية التي مازال البعض منها، بل أغلبها يمارس استبداد سياسي وفكري علي شعوبة، وهذا ما يواجهه العالم العربي اليوم في ثوراته العربية الجديدة.

لذا يرى فإن أفضل الطرق نحو الديمقراطية: هو التدرج في تطبيق الديمقراطية، ولكنها تستغرق وقتا طويلا، وهو الشيء الذي قد يؤدي إلى تمييع العملية الديمقراطية، إذ لا تُعرف المدة التي تستغرقها، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى الوضعية اللاديمقراطية السابقة ـ أي تلك النظم السياسية المستبدة ـ، فالتدرج نحو الديمقراطية يعني نزع امتيازات النفوذ والثروة من طبقة بكاملها، قد تكون تلك الطبقة عبارة عن طائفة أو عائلة، أو من الحزب الواحد، وقد تتفطن وتتنبه هذه الطبقة إلى المؤامرة التي تحاك ضدها، فتعرقل عملية التدرج تلك، وتجهضها مرة واحدة، وهو ما حدث فعلا في واقع وتجارب الشعوب أثناء محاولة انتقالها إلى الديمقراطية في الكثير من الأقطار العربية، وغير العربية، لكن علي الرغم من ذلك يجب الكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية، وإرساء مبادئها(1)

فإذا كنا اليوم نخوض معركة من أجل الديمقراطية ؛ لأنها المخرج الوحيد لأزمتنا الحضارية، فلابد من قيام كتلة تاريخية من أجل تحقيقها ؛ لأن التاريخ يشهد قيام عدة حركات نهضوية اباءت بالفشل، كمحاولات أنصار التيار القومي، والمد الثوري، وهما تياران أيديولوجيان يمثلان نظريات، وشعارات مستمدة من الفكر العالمي المعاصر، فلقد باءت محاولاتها بالفشل، الأنها أهملت ما يتصل بفكرنا التقليدي، الذي يجعل التراث الإسلامي مرجعية له، إذ حدث تهميش للطرف الآخر، وهم الأصوليين (2) فالإنسان لا يمكن أن يبدع إلا داخل ثقافته وتراثه، والإبداع بمعنى التجديد الأصيل لا يقوم إلا على أنقاض قديم تم احتواءه، وتجاوزه بأدوات فكرية معاصرة تتجدد بتجدد العلم، وتتقدم بتقدمه فيجب علينا إذا الأخذ بجميع معطيات الواقع، والتعدد والتنوع، والإتلاف والاختلاف، وكذلك إقامة كتلة تاريخية تبني على المصلحة الموضوعية التي تتمثل في الحرية والأصالة، والشورى

(1) محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص82 – 85

(2) المرجع نفسه: ص 70

والديمقراطية، وإعطاء الحقوق والحريات، وحقوق المستضعفين والأقليات ولا تقوم على حسابات سياسية ضيقة، فبدون تحقيق تلك الكتلة التاريخية، فلا حديث عن التمو والتقدم، والاستقرار (1)

إن الانتقال من نظام لا ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي يتم بإحدى الوسيلتين: إما أن يقرر الحكام أنفسهم فيتنازلون عن سلطتهم بطيب خاطر، وهو أمر نادر الحدوث، إن لم يكن مستحيل، وإما إجبارهم بوسيلة من الوسائل على التنازل عن سلطتهم، وهذا يحتاج إلى قوات ومناضلين من أجل الديمقراطية، قادرين على فرضها والحث عليها (2)

هذا وبتطبيق ما سبق ذكره على الوطن العربي، يري الباحث: أن هذا هو ما حدث في الثورات العربية، حيث تطلعت البلدان العربية إلى تعميق الديمقراطية السياسية، ورفضت تسلط الحكام العرب، والقمع السياسي الذي فرضوه على أبناء ذلك الوطن، فلم يتنازل الحكام أنفسهم عن السلطة، ولم يعو ضرورة تحقيق ديمقراطية سياسية يشارك فيها الشعب العربي في ممارسة النظم السياسية، باعتبارها حقا من حقوقهم، ولا يستطيع أحد منعهم من التمتع به، لذلك عمل أبناء الوطن العربي على التخلص من ذلك القمع الذي أوجده هؤلاء الحكام المتسلطون، وإجبارهم على التخلي عن السلطة، بإحداث ثورات عربية على يد القوات المناضلة الراغبة في تحقيق ديمقراطية سياسية لكافة أفراد ذلك الوطن، ومنحهم الحرية المسلوبة منهم طيلة أعوام عديدة.

إن الديمقراطية يجب أن تستهدف تغيير ذهنية الإنسان العربي، حتى يصبح قابلاً لممارسة الديمقراطية ممارسة حقيقية، كما يجب أن تحدث الديمقراطية انقلابا في الوطن العربي قوامه إحلال الولاء للفكرة، وللاختيار الأيديولوجي الوطني محل الولاء للشخص، حيّا كان أو ميثاء اشيخاً لقبيلة كان أو رئيستا لطائفة، وإحلال التنظيم الحزبي المتحرك محل التنظيم الطائفي والعشائري الجامد، كل ذلك وصولا لتحقيق انتقال سليم للسلطة، وجعلها مؤهلة كما وكيفا لتولي الحكم والمسئولية. إنه التغيير الذي يجعل الوحدة الوطنية، عبر التعددية الحزبية، تعلو على | الأطر الاجتماعية القديمة، ويجعل انتقال السلطة وسريانها في جسم المجتمع يسير سيرا طبيعيا، مواكبا لما يحدث من تطورات (3)

إن الديمقراطية تحتاج إلى إعادة تأسيس للوعي العربي المعاصر، وإزاحة كل الشكوك حولها، وجعلها مطلوبة في ذاتها، وبقناعة راسخة في النفوس لا تتزعزع، فلا مبرر إذا لكل الشكوك التي تحول

(1) محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص74-75

(2) المرجع نفسه: ص 82

(3) محمد عابد الجابري: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص124-125

حول الديمقراطية، لأن الدعوة القائلة بأن الديمقراطية السياسية لا تصلح إلا بعد قيام الديمقراطية الاجتماعية – يقصد بها مزاعم التيار القومي – فقد طبقت الديمقراطية الاجتماعية، وأدت إلى انتشار الاستبداد، والجمود الفكري والعقائدي، والتخلف، والجوع، على خلاف الديمقراطية السياسية التي نجحت في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية التي تبنتها. فالديمقراطية السياسية في إطار تنظيمي، أما الديمقراطية الاجتماعية هي اختيار اقتصادي، أثبت الواقع فشله في ظل غياب الديمقراطية السياسية، وأما عن قولهم أن الديمقراطية تحتاج إلى نضج الشعب، إذ يجب أن تسبقها مدة طويلة لتثقيف الشعب، وتشبعه بمبادئها، حتى لا تؤول إلى فوضى، فإننا نرى أن هذا الموقف يحتوي على تناقض داخلي، فكيف يتعلم الشعب، وينضج ديمقراطيا في غياب المظاهر الديمقراطية، كالانتخابات، حتى وإن كانت نتائجها محسومة مسبقا، ومثل تعدد الأحزاب حتى وإن كانت موالية للسلطة الحاكمة(1)

إن واجبنا نحن اليوم هو السير في طريق تمدن المجتمع العربي ؛ كي يصير مجتمعا مدنيّا، أي تشكل من مؤسسات ديمقراطية، تُنظم حياة الأفراد، وتضمن لهم الحقوق والواجبات، ويكون الحاكم فيها نائبا عن الجماعة كلها، وبرضاها، ولا يكون رئيسا لعشيرة من الأقوياء بالمال والسلاح. فالديمقراطية تضمن تداول السلطة، وتمنع احتكارها.

ومن هنا يتبين للباحث أن العديد من الأنظمة السياسية العربية قد سعت إلى تسخير أجهزتها، وسياساتها في خدمتها للحصول على السلطة السياسية والاستمرار فيها، فتبنت أساليب التضييق على كل من يحمل توجها، وهدفا لبناء مجتمع مدني ديمقراطي حقيقي بعيدا عن سلطة الدولة، وهذا ما حرم المجتمعات العربية من نقطة الارتكاز الضرورية لبناء هياكل، ومؤسسات مدنية قائمة على أسس قانونية سياسية عقلانية، وعلى المشاركة بين مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ؛ لذا فنحن بحاجة إلى تحسين الوعي.العربي بضرورة وجود ديمقراطية حقيقية تهدف إلى تحديث النظم السياسية ؛ لكي تنهض تلك الأمة حضاريًا.

3 – تحقيق العدالة الاجتماعية.

تعد العدالة الاجتماعية من القضايا المهمة، التي يترتب عليها تحولات تاريخية مهمة، فهي أهم محور في الثورات والانتفاضات، والحروب في التاريخ الإنساني، وفي القرون الأخيرة تشكلت الأنظمة الاقتصادية وفق رؤى خاصة حول مجمل محاور النشاط الاقتصادي، وكان من أهم هذه المحاور

(1) محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 97–98

والتي كانت تعطي الصبغة الأساسية للنظام الاقتصادي هي: نظرية العدالة الاجتماعية، وآليات توزيع الثروات، وما ترتب عليها من تفاوت في الدخل، ومدى قدرة هذا النظام على إشباع الحاجات، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع

عُرفت العدالة الاجتماعية لدى العلماء المسلمين تحت مسمى التكافل الاجتماعي، وهو: "أن يتضامن أبناء المجتمع، ويتساندوا فيما بينهم سواء أكانوا أفرادا أو جماعات، حكاما أو محكومين، على اتخاذ مواقف إيجابية كرعاية الأيتام، ونشر العلم، وغيرها من الضروريات للمجتمع، بدافع من العقيدة الإسلامية، ليعيش الفرد في كفالة الجماعة، والجماعة بمؤازرة الفرد(1)

كما وضع الإسلام نظاما اقتصاديا واجتماعياً رائعا، واجه به المشكلات الاقتصادية وهو يحمى ثراء الغنى، ويحدد مصادره، ويمنع حرمان الفقراء، لكي يكون ذلك النظام قوافا المشكلات التي حيرت الناس عبر قرون من الزمان، ولكن سرعان ما تخلى المسلمون عن هذا الاتجاه ؛ فتحصل الكثيرون على المال، وعانى الفقراء الجوع والحاجة (2)لقد جعل الله التكافل الاجتماعي من ضمن القواعد الأساسية في الإسلام، باعتباره حقا من حقوق الإنسان، فقال تعالى " والذين في أموالهم حق معلوم. للسائل والمحروم." (3)

إن التكافل الاجتماعي في الإسلام يتميز عن بقية الأنظمة التكافلية الوضعية بالنظرة الشمولية، التي لا تقتصر على النواحي المادية في المجتمع، بل تشمل سائر المناحي الأدبية، والروحية من حب، وتعاطف، وتعاون، وأمر بالمعروف، ونهي عن المنكر(4) فعدالة توزيع الثروة، والدخل في الاقتصاد الإسلامي هي جزء من العدالة التي يقيم عليها الإسلام مجتمعه ؛ لأن عدالة الإسلام تتم على كل المستويات، وتشمل كل جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها، وليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة(5)

بهذا نجد النظام الإسلامي مختلف عن كل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في

(1) عبد الله علوان: التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار السلام، القاهرة، 2001، ص 15

(2) أحمد شلبي: موسوعة الحضارة الإسلامية، المجتمع الإسلامي، ج2، ط9، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 2000، ص 230

(3) سورة المعارج: الآيتين: 24، 25

(4) محمد الصالح: التكافل الاجتماعي في الشريعة الإسلامية، دار العبيكان، الرياض، السعودية، 1993، ص 17-18

(5) عطية عبد الواحد: حق الفقراء المسلمين في ثروات الأمة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص31

العصر الحديث والمعاصر، فنجد النظام الرأسمالي يقوم أساسا على دافع المصلحة الشخصية، ويمثل سعي ملاك وسائل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن، فالمصلحة الشخصية هي الصورة الأساسية في إدارة النشاط الاقتصادي للمجتمع الراسمالي، ومن هنا يأتي اعتراف النظام الرأسمالي بالحاجات، واهتمامه بها، في حدود ما تسهم به في تحقيق الأرباح لهذه الفئة، وذلك بغض النظر عن درجة إلحاحها (1) لذا همشت أنشطة، ومجالات رغم أهميتها لمجموع الناس وأحدهم ؛ وذلك لأن الحاجة في السوق تصبح لا قيمة لها إذا لم ترافقها قوة شرائية، ومقدرة نقدية (2)

أما بالنسبة للنظام الاشتراكي ورؤيته للحاجات، وتحديدها فقد أدرك أهمية الحاجات بشكل عام، وبدورها الفعال في تحديد نمو المجتمع وتطوره، ولذا فإن النظام الاشتراكي الذي يمثل – في تصور دعاته ـ المرحلة الأولى للشيوعية، يسعى للتحكم في تطور المجتمع، ويحاول دفع نموه نحوها بسرعة، ويستعين بمفهوم الحاجات في هذا الصدد، ويستند النظام الاشتراكي في تحديده لمفهوم الحاجات إلى الفلسفة الماركسية اللينينة(3) والذي يقوم بتحديد الحاجات وترتيبها وتوجيه الموارد المتاحة لإشباعها هو جهاز التخطيط الذي يقوم المشرفون فيه بتحديد احتياجات المجتمع من سلع وخدمات، بناء على الفلسفة الماركسية، وبغض النظر عن أن هذه الفلسفة المادية قد أثبت التاريخ فشلها لمخالفتها المعقول، وما فطر الناس عليه ؛ ومن ثم فإن تحديد هذه الاحتياجات لم يكن منضبطا، فقد كان يتم الاهتمام بأنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية، رغم أنها لا تشبع الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وبالعكس قد نجد مجالات حيوية مهمشة (4)

مما سبق يتضح للباحث: أن العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم، والاستغلال، والقهر، والحرمان من الثروة أو السلطة، أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر، والتهميش، والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم فيها الفوارق الاجتماعية بين الأفراد، والجماعات، والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية، وسياسية وبيئية مساوية، وحريات متكافئة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف، والتكافل الاجتماعي، والتي يتاح فيها لأفراد

(1) عبد الله عبد العزيز عابد: مفهوم الحاجات في الإسلام، جدة، السعودية، 1985، ص 13

(2) صالح الصالحي: الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، 1990، ص 209

(3) عبد الله عبد العزيز عابد: مفهوم الحاجات في الإسلام، مرجع سابق، ص 13

(4) صالح الصالحي: الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 210 – 211

المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم، ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها، ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يساعد هؤلاء الأفراد على المساهمة في تغيير مجتمعهم، مما يساعد المجتمع على النماء والتقدم، والتجدد الحضاري. كما يستنتج الباحث أيضاً أن العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي، وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو المجتمعات أخري، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. كما أن النظام الإسلامي وحده هو من كفل ضرورة وجود عدالة اجتماعية بين الأفراد، تضمن لهم حقوقهم، وتدعمهم في بناء مجتمعهم

وتأسيسا علي ما سبق يجد الباحث: أننا بحاجة إلى أن نقدم للبشرية بصفة عامة، وللأمة العربية بصفة خاصة النظام الاجتماعي والاقتصادي، الذي يعتمد أولا على الرابط القوي بين الأفراد كمقدمة لفكرة العدالة الاجتماعية، وتحقيق التكامل والعدالة المنشودة. وما أحوجنا إلى نظام اقتصادي عادل كالنظام الإسلامي، يعادل توزيع الثروة الاجتماعية، عن طريق الزكاة وتوزيع صور العدالة الاجتماعية على الفقراء والمحتاجين، وحفظ الثروة المالية والإنتاجية، وردع بقية الأفراد عن الانحرافات، وقطع دابر الجريمة، وضمان أن يعمل الأفراد بجد وفي استقرار

إن سبيل تحقيق الرفاهية والاستقرار لشعوبنا العربية يكمن في: أن تُحسن الدول العربية توزيع الثروات بين أفراد شعوبها، بحيث لا ينعم فيها البعض، ويُحرم البعض الآخر، وتلك كانت العلة الكبرى لقيام ثورات الربيع العربي

نتائج الدراسة.

– إن مصطلح" الشرعية "يعني قبول الحكَّام من قِبل المجموعة، وبموجب معايير وقيم تستمد جذورها من الحالة التأسيسية للعلاقات الاجتماعية ذاتها . والشرعية هي قيمة سياسية بذاتها وثقافية بجوهرها، كما أنها مفهوم غير موضوعي، لأنه يحيل إلى إحساس المواطنين وقناعاتهم بأن السلطة السياسية تمارس من قِبل أشخاص أكفَّاء بما يخدم المصلحة العامة .إنها قدرة النظام السياسي على تكريس القناعة لدى غالبية المحكومين بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة للمجتمع، وأفضل من أية مؤسسات أخرى يمكن إقامتها، مما يمنحها، من حيث النتيجة، الحقَّ في طلب الطاعة والخضوع .والنظام السياسي يكون شرعيًا عند الحد الذي يشعر مواطنوه أنه صالح ويستحقُّ التأييد والطاعة، كما أن الشرعية تتحقَّق حينما تكون إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع

لها متطابقين، وفي توافق تام مع القِيم والمصالح الأساسية للمجتمع .

– إن الشرعية ليست مفهومًا جديداً، بل عملية تطورية متدرجة، يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة قابلة للنمو أو الاضمحلال. فبعض النّخب الحاكمة تستولي على السلطة دون أي سَند من مصادر الشرعية، ولكنَّها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها وقبول المواطنين لها .كما أن بعض الأنظمة السياسية قد تكون مستَندة إلى شرعية واضحة، ولكنَّها تفقد هذه الشرعية لأسباب مَتعددة.

– أزمة الشرعية وجه من أبشع وجوه الأزمة الخانقة في العالم العربي، ينطق بها الواقع السياسي المتردي، وتنطق بها غثائية الأمة في زمن العولمة والعلاقات الدولية القائمة عل البحث المستمر عن التوازن العسكري والنووي، وتثبيت المصالح الاقتصادية القومية عبر توسيع الأسواق الاستهلاكية في العالم.

– أزمة الشرعية المتفاقمة تفتح بإلحاح شديد ملف الإصلاح السياسي الشامل الذي يظل ضرورة قومية ودينية، ومطلبا شعبيا يخفي وراءه مغناة واضحة من الفقر والتهميش وكبت الحريات وافتقاد الكرامة الآدمية المنصوص عليها طبعا وشرعا وقانونا.

– إن أزمة الشرعية في الوطن العربي ترتبط عضويًا بمشكلة الديمقراطية والمشاركة السياسية، وعدم قدرة النظم السياسية العربية على استيعاب التحولات الاجتماعية النوعية، مما يقود، من حيث النتيجة، إلى اهتزاز شرعية هذه النظم.

– تعاني الدولة العربية أزمة حكم لازمت سياق تطورها السياسي منذ الاستقلال بالرغم من كل محاولات التغيير والتحديث والديمقراطية التي شهدتها وحاولت إدخالها على بنيتها السياسية، إذ عجزت تلك البرامج والسياسيات عن تعزيز وتطوير الحياة السياسية كونها جاءت بمحاولات جزئية أو شكلية أو ظرفية لم تمس جوهر المشكلة وأبعادها الحقيقية ولم تتوصل إلى تأسيس مجال سياسي حقيقي وحديث مبني على مقتضى السياسة المدنية المعاصرة. من الطبيعي أن أي نظام سياسي يعتمد بشكل كبير على الشرعية التي يعطيها الشعب له من خلال الانتخاب.

– إن الشرعية من المفاهيم الأساسية في علم السياسة باعتبارها الرضا أو القبول العام للنظام السياسي كونها موافقة الشعب الخاضع لسلطة معينة على ممارسة هذه السلطة لمهامها من اجل تحقيق أهداف الشعب وهنا يتشكل مبدأ القبول والطاعة كأساس لشرعية أي نظام ومهما تمتع النظام السياسي بالقوة والسلطة فانه دون رضا شعبي بدرجة مقبولة يعتبر سلطة استبدادية من دون أي مسوغ ولذلك فان أي سلطة ومهما كانت قوتها ودرجة استبدادها بحاجة الى قبول وطني ورضا شعبي من كافة الشرائح

الاجتماعية مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأكثر تأثيرا وفاعلية.

– إن الشرعية هاجس ملازم لأي حاكم سياسي لكونها القوة التي يستند عليها النظام مقابل خصومه الآخرين وقد تستند المعارضة في مواجهتها للسلطة الحاكمة على نفي شرعيتها أو حتى التشكيك بشرعيتها أو الانتقاص منها وكلما ظهرت الاضطرابات وعاشت البلاد في إضرابات ومظاهرات واعتصامات أو دعوات للانفصال أو مطالبات بالتقسيم الفيدرالي أو الكونفدرالي تأثرت سلبا شرعية النظام وفقد جزءا من طاعة مواطنيه وربما يصل الأمر لرفضهم له وفي نهاية الأمر قد تتمكن المعارضة من تغيير النظام الحاكم وعلى النقيض من ذلك كلما استقرت البلاد اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا تمتع النظام السياسي بالشرعية.

– أن بقاء النظام السياسي مرهون بمدى شرعيته فكلما كانت مؤسساته تعمل بشكل طبيعي وتنفذ مطالب الشعب وتعمل السلطات الثلاثة (التشريعية ,التنفيذية ,القضائية) بشكل منفصل وبدون تدخل من أي سلطة اخرى تزداد شرعيته ,وان بحثنا قد تناول حالة مصراذ لاحظنا بأن النظام الحاكم في مصر بدأ يفقد شرعيته بصورة تدريجية بسبب تدهور الحالة الاقتصادية وتدهور الحالة السياسية وكذلك التداخل في عمل السلطات وازدياد العنف السياسي.

– تعترض النظم السياسية على العموم العديد من المشاكل التي تحول دون تحقيق أمن واستقرار أنظمتها، وتواجه الأنظمة السياسية العربية جملة من الأزمات التي تشكل تحديات أمام استمرار واستقرار نظامها السياسي، حيث شهدت الأنظمة السياسية العربية العديد من الأزمات متعددة الأبعاد والزوايا كالأزمات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ومن بين أهم وابرز الأزمات السياسية التي تعترض سير النظام السياسي هي أزمة الشرعية التي تعتبر مشكلة الحكم المركزية في الأنظمة السياسية العربية، وترجع أسبابها إلى ضعف العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي القائم وهذا الأخير والمجتمع المدني، وما يترتب عنه طغيان السلطة ونظامها، وتغلغلها في ممارسة القهر والعنف حفاظا على بقاءها في الحكم، وكذلك المصادر التي تستمد منها السلطة شرعيتها في الأنظمة السياسية العربية، إذ هي مصادر تقليدية لا تعكس حقيقة الدولة الديمقراطية التي تبنى على أسس قانونية دستورية، هكذا تبدو الأزمة السياسية التي تمر بها أنظمة الحكم العربية أزمة شرعية متعددة الأوجه والمسارات، تتشابه في نوع المشكلة نتيجة التقارب في بنية أنظمة الحكم، وتختلف في درجات حدتها وتبلورها بسبب الاختلاف في طبيعة المجتمعات ومستوى رسوخ الدولة وتمايزها عن النظام السياسي الحاكم.

– إن قوى التغيير في الأنظمة العربية يتحرك في اتجاه الإصلاح بأقدار متباينة ومواقف متنوعة. لكن الإشكال الذي يظل ماثلا في الواقع السياسي العربي يتخذ مظهرين اثنين: إشكال بناء مشروع الإصلاح والنهضة: إذا كانت مراكز القوى الغربية تتحرك وفقا لبرامج عمل تعكس مصالحها القومية، وتملك رؤى إصلاحية لأوضاع العالم العربي تحت عناوين مختلفة، منها "مشروع الشرق الأوسط الكبير"...فإن قوى وتيارات التغيير داخل بلداننا القطرية المجزأة الضعيفة لا تملك مشروعا للإصلاح والنهضة يستجيب لحاجيات شعوبنا وأهدافها في التحرر والتنمية والنهضة، هذا المشروع لا يمكن أن يكون منسوبا إلى جماعة سياسية أو قوة اجتماعية معينة، وانما ينبغي أن يصدر عن توافقات وطنية وتفاعل رؤى جماعية قادرة على تحديد آفاق الإصلاح ومضامينه ومراحله وشروط إنجازه. هذا المشروع الكبير يجد أهميته في حسم إشكالات فكرية وسياسية ترتبط بكيفية بناء تمثلات جماعية سليمة حول الماضي وتراثه وتراكماته المعرفية والأنتربولوجية، وبالقدرة على التفاعل الإيجابي مع عقبات الحاضر وصياغة بدائل مستقبلية للحفاظ على الوجود الحضاري للأمة. إشكال وجود قيادة: بتواز مع مشروع للإصلاح والنهضة يستحضر الأبعاد الوطنية والإقليمية والقومية، ويسعى إلى تجاوز سقف التجزئة الاستعمارية لطاقاتنا وامكاناتنا وثرواتنا، بتواز مع كل هذا تظهر الحاجة إلى قيادات وطلائع للإصلاح السياسي والنهضة العمرانية الشاملة. مشكل قيادات ميدانية يظل محورا مهما في سياق الحركية المنشودة، خاصة إذا أثبتنا حاجة الشعوب إلى قيادات سياسية قادرة على التعبئة والتأطير واجتراح سبل إجرائية وجريئة. قيادات طلائعية تكسب ثقة الجماهير، بل تنسج علاقات سوية وواضحة معها، بما يمكن من توحيد مسار الحركية وأشكال تدبير الأزمة الخانقة.